جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6

التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الأول

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2020

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

موريتانيا

تقرير موريتانيا 2020

مختار نافع
اخليهن محمد الأمين
محمدن الرباني
أبوبكر الصديق الإمام
الطيب صو
خالد ولد أحمدو
د. الهادي أبوه
صبحي ودادي
د. الطالب إبراهيم الطلبه

المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية

الحالة الموريتانية 2020

المحور الاقتصادي والاجتماعي

أ- تأثيرات جائحة كورونا

سُجّلت أولى حالات الإصابة بفيروس كورونا منتصف مارس، لكنّ انتشار الفيروس في البلاد تأخّر لشهرين لتبدأ الموجة الأولى منتصف مايو قبل أن تصل مستوى الذروة يوم 27 يونيو ويبدأ المنحنى في النزول.

كما عرفت موريتانيا موجة جديدة من الفيروس ابتداء منتصف نوفمبر 2020 وكانت أقوى من سابقتها من حيث حجم الإصابات اليومية وأعداد الوفيات وكذلك أعداد الحالات الحرجة.

وقد بلغ مجموع الإصابات 14364 حالة، احتاج 1680 من بينهم للرعاية الطبية، فيما بلغت الوفيات 337 وفاة.[1]

لقد ضربت جائحة كورونا سلاسل التوريد العالمية بشدّة وأدّت إلى تباطؤ الإنتاج والاستهلاك في العالم وهو ما كان له أثره السلبي على موريتانيا التي تأثّرتبعض أسواق صادراتها خاصّة الصادرات السمكية. أما على الصعيد الداخلي أدّى الإغلاق وحظر التجول وحظر السفر بين الولايات وإغلاق الحدود والفنادق والمطاعم والأسواق في تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات، خاصّة قطاع الخدمات التي يمثل ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي، كما يشغّل النسبة الأكبر من العمالة الوطنية.

1 - الناتج المحلي: انكماش على وقع أزمة طاحنة

دخلت موريتانيا العام 2020 بنسبة نمو وصلت إلى 5.9 بالمائة في العام 2019 وتوقّعات نمو بـ6.3 بالمائة للعام 2020. وذلك بفضل تعافي القطاع الاستخراجي (صادرات المعادن وأسعارها بالتحديد) إذ بلغ نمو ناتج هذا القطاع 27.2 بالمائة. نمو يدعمه زيادة بنسبة 34.46 بالمائة في سعر الحديد بين عامي 2018 و2019، وزيادة بنسبة 6.6 بالمائة في إنتاج شركة الصناعة والمناجم اسنيم لسنة 2019 مقارنة مع سنة 2018.[2] كما كان النمو في القطاعات الأخرى معتبرا إذ بلغ في الزراعة والصيد، 19.7 بالمائة و20.5

1- وزارة الصحة، 2020/12/31

2- Société Nationale Industrielle et Minière, Résultat financier 2019.

بالمائة على التوالي، كما كان هناك نمو معتبر في القطاع الثالث خاصّة قطاع النقل والاتصالات بواقع 6.3 بالمائة.[1]

إلا أن جائحة كورونا عكست الأرقام بشكل تام وتوقّع صندوق النقد الدولي في أبريل أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي للعام 2020 بواقع 2- بالمائة ثم عدّل توقّعاته في سبتمبر لتصبح 3.2- بالمائة. (انظر الجدول) وهو ما يمثل خسارة بواقع 9.5 بالمائة عمّا كان متوقّعا.[2]

توقّعات لم تأخذ بعين الاعتبار الآثار المحتملة للموجة الثانية من انتشار الفيروس التي بدأت منتصف نوفمبر وهو ما قد يجعل تغيّرها واردا بعد قياس أثر هذه الموجة الجديدة الذي لن يصل لمستوى الموجة الأولى باعتبار أن الإغلاق كان جزئيا ولم يكن شاملا كما حدث بين أبريل ويوليو حين أُغلقت الحدود (جوّا وبرّا) وفرضت قيود على التنقل داخل البلاد كما أغلقت الأسواق الرئيسية وهو ما كان له أثره الكبير على الاقتصاد.[3]

مؤشرات بالنسبة المئوية	2018	2019	توقعات يناير 2020	توقعات أبريل 2020	توقعات سبتمبر 2020
نمو الناتج المحلي	2,1	5.9	6.3	-2	-3,2
نمو الناتج المحلي الاستراتيجي	-9,5	27.2	10.2	-1,4	-2,7
نمو الناتج المحلي غير الاستراتيجي	3.5	3.6	5.8	-2,1	-3,4
التضخم	3.2	2.7	4	5	5
المصدر: صندوق النقد الدولي					

ويضع البنك الدولي في تقريره عن الاقتصاد الموريتاني، الصادر في يونيو 2020، سيناريوهين لاتجاه الاقتصاد الموريتاني خلال العام 2020 تحت تأثير جائحة كورونا:

السيناريو الأول: انكماش في حدود 2- بالمائة بسبب تراجع الطلب المحلي وانخفاض الصادرات وعجز في الميزانية في حدود 3.4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعتمد هذا السيناريو على فرضية انكماش في حدود 5- بالمائة في منطقة اليورو و3.6- في الصين وتراجع الطلب المحلي بنسبة 35 بالمائة.

السيناريو الثاني: انكماش في حدود 6.8- بالمائة وعجز ميزانية في حدود 4.4 بالمائة. ويعتمد هذا السيناريو على فرضية انكماش في حدود 5.8- بالمائة في الصين و6.7 بالمائة في منطقة اليورو.

ومن الواضح أن السيناريو الأول هو الذي يتّجه إليه الاقتصاد الموريتاني فقد أظهرت بيانات الوكالة الأوروبية للإحصاء أن دول منطقة اليورو تمكّنت من تحقيق نمو بواقع 12.5 في الربع الثالث من 2020 مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام، فيما يتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق الصين نموا يصل إلى

1- Voir : Rapport sur la situation économique en Mauritanie, 2020, Banque Mondiale, p. 4

2- التقرير الاقتصادي والمالي، 2021، وزارة المالية، ص 11

3- Rapport sur la situation économique en Mauritanie, op.cit. p. 13

1.9 بالمائة في العام 2020. بالإضافة إلى ذلك فقد حقّقت أسعار خامات الحديد زيادة قياسية تجاوزت التوقعات بأن يظل أقل من 100 دولار للطن خلال العام الجاري، حيث وصل سعر الطن في الأسواق العالمية 155.84 دولار[1]، خاصّة بفضل الطلب في السوق الصيني الذي يستوعب أغلب الصادرات الموريتانية.[2]

فعلى الرغم مما تسبّب فيه انتشار كورونا من صدمات في الإمداد والطلب العالمي، فقد حافظت صادرات موريتانيا على مستواها بل حقّقت نموّا بنسبة 8.5 بالمائة في الربع الثالث من 2020، كما ارتفعت صادرات البلاد من الحديد بنسبة 3.19 بالمائة في نفس الفترة.[3] كما ارتفعت أسعار الذهب وانخفضت أسعار البترول في الربع الثاني من 2020، وهو ما كان له أثر إيجابي كذلك على الاقتصاد الموريتاني.[4]

كما أن فرع النشاط الرعوي عرف هذا العام تساقطا غير مسبوق، منذ سنوات، للأمطار وهو ما سيكون له انعكاسه الإيجابي الكبير على أدائه.

وهو ما يعني أن الاقتصاد الموريتاني سيحقّق أداء أفضل من التوقعات خلال السنة الجارية.

2 – القطاعات الاقتصادية: أداء متباين

يتوقع أن يشهد العام 2020 نموّا سالبا لجميع القطاعات بشكل متفاوت حيث قاد القطاع الأولي (الزراعة، الصيد، الرعي) هذا التراجع بواقع 6.9- بالمائة يليه القطاع الثالث (الخدمات) بواقع 2.4- بالمائة ثم القطاع الثاني (الصناعات الاستخراجية والتحويلية) بـ 2.2- بالمائة.

وكان القطاع الأولي قد حقّق نموّا بلغ 11.4 بالمائة في العام 2019، بقيادة فرع الزراعة الذي حقّق نموّا بلغ 19.7 بالمائة على وقع زيادة المساحات المستصلحة على مستوى الزراعة المروية وقطاع الصيد الذي نما بواقع 20.5 بالمائة فيما كان نمو الفرع الرعوي متواضعا عند مستوى 3 بالمائة.

أما القطاع الثاني فقد حقّق نموا بلغ 8.7 بالمائة بفضل الأداء الجيد للقطاع الاستخراجي الذي حقّق ناتجه نموا بنسبة 27.2 بالمائة تحت وقع الزيادة في إنتاج شركة الصناعة والمناجم «اسنيم» وتحسّن أسعار الحديد، كما زاد إنتاج الذهب والنحاس بواقع 45.5 و5.3 بالمائة على التوالي. وفي المقابل انكمش فرع الصناعات التحويلية بنسبة 4.4 بالمائة بسبب انخفاض منتجات الصيد والمعجونات الغذائية.

أما القطاع الثالث فكان الأسوأ أداء وحقّق نموا لم يتجاوز 2.9 بالمائة بسبب ضعف أداء مجمل فروع هذا القطاع خاصّة التجارة والنقل والاتصالات.[5]

1- Futures fines de minerai de fer 62 % Fe CFR - (TIOc1) : https://fr.investing.com/consulté le 12021/1/

2- Le minerai de fer est « un élément-clé de compréhension des relations internationales de la Chine avec le reste du monde » :www.lemonde.frconsulté le 12021/1/

3-Note trimestrielle du commerce extérieur de la Mauritanie, 3ème trimestre 2020, Office National de la statistique, P. 6

4- Rapport sur la situation économique en Mauritanie, op.cit. p. 13

5-التقرير السنوي، البنك المركزي الموريتاني، 2019، ص 21 – 24

ورغم النمو السلبي المتوقع لهذا العام فقد حافظ الاقتصاد الموريتاني على بنيته القطاعية المسجّلة في العام 2019 حيث يساهم القطاع الثالث بالنسبة الأكبر في تكوين الناتج الخام بواقع 50.3 بالمائة يليه القطاع الثاني بواقع 28.5 بالمائة ثم القطاع الأولي بنسبة 21.1 بالمائة.[1]

تراجُعُ القطاع الأولي جاء بسبب صدمة كبيرة عرفها قطاع الصيد بسبب جائحة كورونا التي أثرت بشكل كبير على صادرات البلد من المنتجات البحرية. فقد واجه هذا القطاع الذي يصدّر ما يمثل حوالي 40 بالمائة من صادرات البلاد، في بداية العام أزمة غير مسبوقة بسبب تراجع الأسعار ما دفع العديد من الشركات للتوقف عن الصيد بسبب الخسائر التي تعرّضت لها، ثم جاءت أزمة كورونا وما صاحبها من إغلاق الحدود وتوقّف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة، فكانت قاصمة الظهر للقطاع حيث يتوقع أن يصل مستوى انكماش ناتجه الإجمالي إلى50.9- بالمائة، مقابل نمو بلغ 20.5 بالمائة في العام 2019.[2]

فقد بلغ حجم صادرات القطاع في الربع الثالث من 2020 حوالي 184 ألف طن بقيمة 8.3 مليار أوقية جديدة مقابل 264 ألف طن و9.3 مليار أوقية جديدة في نفس الفترة من 2019.

ولم يكن القطاع الزراعي أحسن حالا فقد مني بدوره بخسائر كبيرة قدّرت بنسبة 40 بالمائة من إنتاج الحملة الصيفية 2020/2019، بسبب الهطول المبكّر نسبيا للمطر ونقص آليات الحصاد. هذه الخسائر الكبيرة جعلت أهداف الحملة الزراعية بالاقتراب من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأرز أبعد عن التحقق. ومع ذلك فمن المتوقّع أن يحقّق القطاع نموّا يصل إلى 9.7 بالمائة مقابل 19.7 بالمائة في العام 2019.

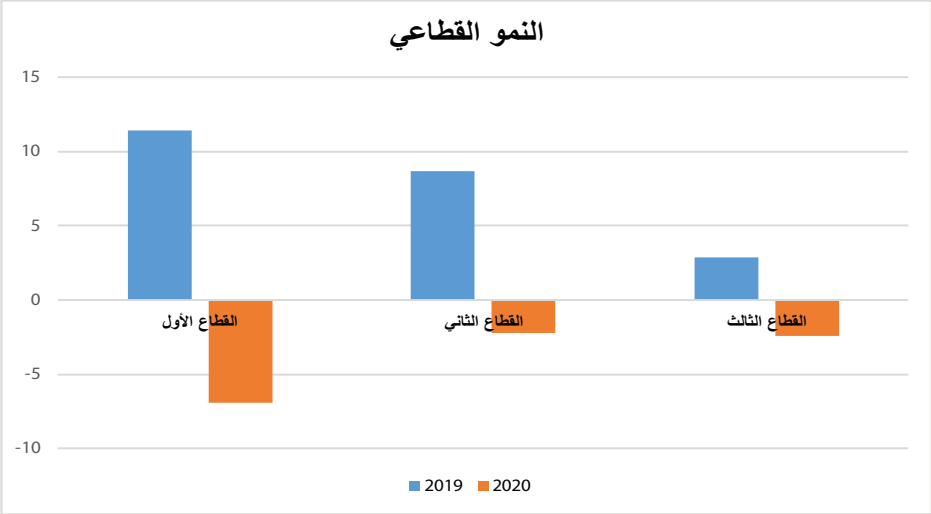

وقد أدّى الإغلاق وتقييد حركة التنقل إلى خسائر كبيرة للتجارة حيث يتوقع أن تنكمش بواقع 7.1- بالمائة مقابل نمو بلغ 1.3 بالمائة في العام 2019، وهو نفس مصير قطاع النقل الذي يتوقع أن يصل

1- التقرير الاقتصادي والمالي 2021، مصدر سابق، ص 13

2- « C'est un choc terrible » : en Mauritanie, le secteur de la pêche pris dans les mailles du coronavirus, lemonde.fr, consulté le 222020/12/

الانكماش فيه إلى 2.3- بالمائة مقابل نمو بـ6.3 بالمائة في العام السابق. ويعود هذا الانكماش إلى تراجع الطلب المحلي بنسبة 35 بالمائة بسبب الإغلاق الذي استمر بين شهري إبريل ويوليو.

وقد كان القطاع الاستخراجي الأقل تضرّرا من الجائحة مدفوعا بارتفاع أسعار الحديد والذهب وزيادة الطلب عليهما في الأسواق العالمية خاصّة السوق الصيني وهو ما أدى إلى وصول أسعار المعادن، خاصّة الحديد، إلى أرقام قياسية. وذلك في ظلّ محافظة الشركة الوطنية للصناعة والمناجم «اسنيم» على مستوى إنتاجها في العام 2019 حيث تجاوزت الرقم 12 مليون طن بحلول منتصف ديسمبر 2020. حذف، مكرر

وشكّل القطاع الرعوي استثناء حيث يتوقع أن يصل نموه إلى 3.1 بالمائة مقابل 3 بالمائة في العام 2019 وذلك بفضل التساقطات المطرية المعتبرة التي عمّت معظم أنحاء البلاد بعد سنوات من الجفاف.

3 – القطاع الخارجي

تحسن عجز الحساب الجاري ب 4،2 مليار أوقية عام 2019 بالمائة ما يمثل 2،9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع العام 2018. وذلك نتيجة زيادة حجم صادرات الحديد والذهب، ومن جانبها سجلت التدفقات في حساب العمليات المالية انخفاضا بنسبة 7،8 بالمائة وذلك رغم زيادة ملحوظة في المداخيل الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو قطاع البترول وقطاعات أخرى

وهكذا سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات فائضا بمبلغ 3،2 مليار أوقية عام 2019 مقابل 6.9 مليار أوقية عام 2018.[1]

وقد بلغ العجز في الميزان التجاري خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 لـ2.1 مليار أوقية جديدة مقابل 20.4 مليار أوقية في نفس الفترة من 2019. هذا التحسّن في الميزان التجاري يعود إلى تراجع كبير للواردات بلغ 23.63- بالمائة مقابل تراجع طفيف للواردات لم يتجاوز 0.39- بالمائة.

لكنّ التوقعات تشير إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات بسبب جائحة كورونا، حيث من المتوقّع أن ينتقل من 805 مليون دولار (277 مليون دولار باستثناء الواردات المموّلة باستثمارات أجنبية) سنة 2019 ليصل إلى 1285 مليون دولار (897 مليون دولار باستثناء الواردات المموّلة باستثمارات أجنبية).

1- التقرير السنوي، البنك المركزي الموريتاني، 2020، ص 27

البند (ملايين الدولار)	2019	2020
رصيد المعاملات الجارية	805-	1285-
الميزان التجاري	605-	776-
الخدمات والعائدات	550-	642-
حساب رأس المال والعمليات المالية	864	914
نسبة الرصيد الجاري/الناتج الداخلي الخام	10.6-	17.3-
المصدر: صندوق النقد الدولي		

وسيحافظ احتياطي الصرف لدى البنك المركزي عند مستواه في العام 2019 وهو 1135 مليون دولار أي ما يعادل 5 أشهر من الواردات.[1]

4- المالية العمومية تحت ضغط الجائحة

يتوقع أن يصل العجز في الميزانية للعام الجاري إلى 7.247 مليار أوقية جديدة وهو ما يمثل 2.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

فقد تحمّلت الميزانية ضغوطا كبيرة بسبب جائحة كورونا حيث كان عليها أن تتحمّل النفقات العاجلة لتدعيم القطاع الصحي ومساعدة المتضرّرين من الإجراءات الاحترازية بالإضافة إلى محاولة الإنعاش الاقتصادي. وذلك في ظل تباطؤ وتيرة الطلب المحلي نتيجة الإجراءات الاحترازية، وهو ما كان له تأثيره السلبي على إيرادات التصدير والضرائب والرسوم.

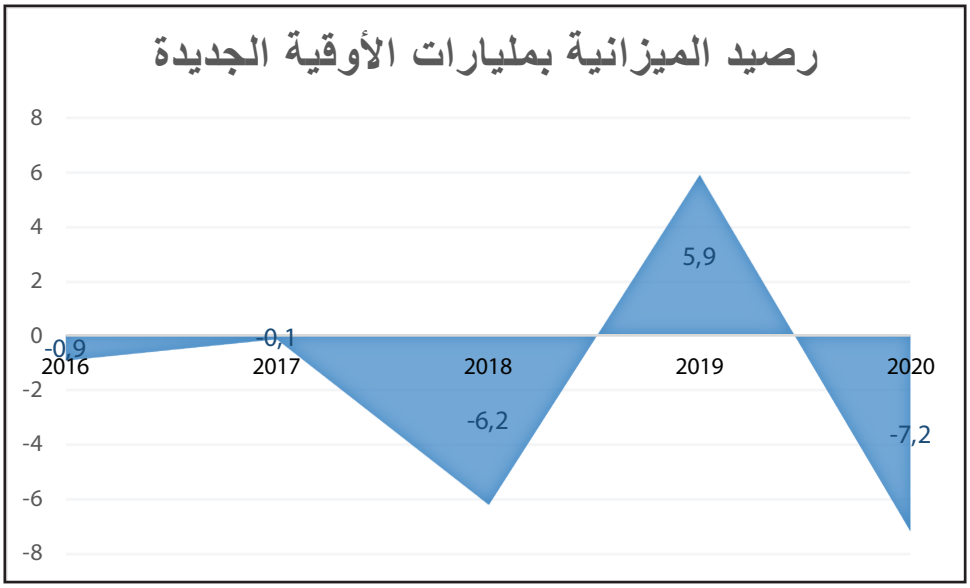

1-التقرير الاقتصادي والمالي، 2020، ص 13

2- المصدر السابق، ص 21

وقد أقدمت الحكومة على تعديل الميزانية في يونيو 2020 حيث ارتفعت النفقات بنسبة 16 بالمائة منتقلة من 60.1 مليار أوقية جديدة في الميزانية الأصلية إلى 70.025 في الميزانية المعدّلة. الزيادة الجديدة انعكست بشكل أكبر في النفقات الجارية التي زادت بنسبة 21.68 بالمائة ونفقات التجهيز بنسبة 7.18 بالمائة.

فيما تراجعت الإيرادات بنسبة 9 بالمائة خاصّة الإيرادات الضريبية التي تراجعت بنسبة 21 بالمائة. تراجع العائدات الضريبية يعود إلى توقّف الأنشطة الاقتصادية خلال فترة الإغلاق بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي حظيت بها السلع الأساسية في إطار الخطة الاجتماعية لمكافحة جائحة كورونا.[1]

5 - الجائحة والقطاع الاجتماعي:

واجهت موريتانيا انتشار فيروس كورونا بقطاع صحي محدود الإمكانيات، فلم يكن بإمكان هذا القطاع تحجيم انتشار الفيروس ولا توفير الرعاية الصحية للمصابين. هشاشة القطاع الصحي تنعكس في المصادر البشرية فموريتانيا من بين الدول التي يوجد بها طبيب واحد لكل 2000 ساكن، وهناك مختبر وحيد لديه إمكانيات إجراء فحوصات كوفيد 19، كما تحتل موريتانيا المرتبة 157 من أصل 195 دولة على مؤشر الأمن الصحي 2019 برصيد لا يتجاوز 27.5 نقطة من 100.[2]

وقد أعدّت الحكومة برنامجا للتعامل مع هذه الوضعية حصل على دعم منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بغلاف مالي 38.5 مليون دولار يغطي العامين 2020 و2021 ويهدف إلى الحد من انتشار الفيروس وتوفير أدوات الرعاية الصحية المناسبة وتعزيز القطاع الصحي على التعامل في المستقبل مع مثل هذه الوضعيات.[3]

وقد أدّت الإجراءات الاحترازية إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية الصعبة أصلا مع تراجع الطلب واضطراب العرض وانخفاض التشغيل وتراجع دخل الأنشطة المستمرة خاصّة في المناطق الحضرية التي تعتمد بشكل كبير على قطاع الخدمات أكبر المتضرّرين من إجراءات التباعد الاجتماعي.[4]

فقد أدّت الإجراءات الاحترازية إلى فقدان الآلاف من العاملين في القطاع غير المصنّف لوظائفهم. ويعود ذلك إلى مستوى تأثّر القطاع غير المصنّف من هذه الإجراءات وكونه يعتبر أكبر مساهم في التشغيل.

القطاع غير المصنّف وخصوصا القطاع الخدمي واجه ظروفا صعبة خلال فترة الإغلاق التي امتدّت لأكثر من 3 أشهر وتوقّفت العديد من الأنشطة والمؤسسات وهو يساهم بحوالي 60 بالمائة في تشغيل اليد

1- قانون المالية المعدل، وزارة المالية، يونيو 2020، ص 45 – 47

2- Voir : Performances et perspectives économiques en Afrique dans le contexte de la Covid–19, Banque Africaine de développement, p 94, et Rapport sur la situation économique en Mauritanie, Op cit, p. 14

3- Ibid.

4- Rapport sur la situation économique en Mauritanie, Op cit, p. 18

العاملة كما أن معظم العاملين فيه لا يتوفّرون على عقود عمل أو يعملون بشكل مؤقت ما يجعلهم عرضة للفصل أو التخلّص منهم في أي وقت.

وتتوقّع الحكومة أن تؤدي هذه الوضعية إلى زيادة أعداد الأسر الفقيرة بواقع 127 ألف أسرة ليصبح عددها الإجمالي 281 ألف أسرة تحتاج للمساعدة العاجلة.[1] فيما يتوقّع البنك الدولي أن ترتفع نسبة الفقر المدقع (أقل من 1.5 دولار لليوم) من 5.5 بالمائة سنة 2019 إلى 6 بالمائة سنة 2020، وهو ما يعني زيادة الفقراء في هذا المستوى بـ25 ألف شخص جديد.[2]

6 - الخطة الحكومية لمواجهة الجائحة

ألقى الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، يوم 25 مارس، خطابا تضمّن مجموعة من الإجراءات الهادفة لتطويق الجائحة من جوانبها الصحيّة والاجتماعية والاقتصادية. وأعلن عن إنشاء صندوق التضامن الاجتماعي ومكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19)، بمساهمة من الدولة ب 25 مليار أوقية قديمة وفتح التبرع أمام الهيئات الدولية والفاعلين الاقتصاديين الوطنيين للإسهام فيه، وقد بلغ مجموع واردات الصندوق 43.3 مليار أوقية جديدة ساهمت الدولة منها بـ46 بالمائة تليها المساهمات الوطنية بـ27 بالمائة ثم دعم الشركاء 26 بالمائة.[3]

وقد أعدّت الحكومة، الخطة الوطنية متعددة القطاعات للتصدي لجائحة كوفيد 19 لمواجهة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة تركزّت على الجوانب التالية:

1. الاستجابة الصحية: من خلال برنامج يهدف لتطويق انتشار الفيروس وزيادة قدرة الرعاية الصحية

2. دعم الأسر: وذلك من خلال تحويلات نقدية ومساعدات عينية. وهي عملية شملت في البداية 30 ألف أسرة تستفيد من دعم بواقع 5 مليارات أوقية قديمة على مدى ثلاثة أشهر، ثم تمّ توسيع العملية لتشمل حوالي 200 ألف أسرة تحت إشراف مندوبية التضامن الوطني ومكافحة الإقصاء (تآزر).

3. تعزيز الأمن الغذائي: من خلال خطة إمداد لتغطية الحاجيات من الاستهلاك على مدى 6 أشهر بالتعاون مع الفاعلين في قطاع الاستيراد، وفرض قيود على إعادة تصدير البضائع نحو البلدان بالإضافة إلى تعزيز الإطار التنظيمي لمراقبة المنتجات من حيث الكميّة والسعر واستفادت وإلغاء للرسوم الجمركية على المنتجات الاستهلاكية الأساسية من أجل ضمان استقرار أسعارها.

4. الإبقاء على سيولة الاقتصاد: وذلك من خلال جملة من الإجراءات التي قام بها البنك المركزي من قبيل زيادة الموارد الموضوعة تحت تصرف البنوك وخفض الاحتياطي الإلزامي من 7 إلى 5 بالمائة

1- الخطة الوطنية متعددة القطاعات للتصدي لجائحة «كوفيد 19»، وزارة الاقتصاد والصناعة، أبريل 2010، ص 10

2- Rapport sur la situation économique en Mauritanie, Op cit, p. 18

3- تقرير عن تنفيذ الصندوق الخاص للتضامن الاجتماعي ومكافحة فيروس كورونا، وزارة المالية، يونيو، ص 1

وخفض نسبة الفائدة المركزية من 6.5 إلى 5 بالمائة من بين إجراءات أخرى.

5. دعم القطاع الخاص: فقد اتخذت عدد من الإجراءات الهادفة إلى تشجيع القطاع الخاص من قبيل تأجيل مدته 6 أشهر لآجال الوفاء بالأقساط الجبائية والاجتماعية لصالح الشركات ودعم النشاطات التي تعتمد على اليد العاملة الكثيفة والتي تتعرض لمصاعب اقتصادية كبيرة بسبب تراجع النشاط وتسهيل نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسّطة للتمويل.

وفي سبتمبر، أعلن الرئيس محمد ولد الغزواني، في خطاب آخر، عن «برنامج الأولويات الموسع» لإعادة تشغيل الاقتصاد الذي يعاني من آثار جائحة كورونا. البرنامج الجديد تبلغ تكلفته 24 مليار أوقية جديدة وهو ما يمثل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. تم توجيه أكثر من 80% منها لدعم الطلب والقطاعات الاجتماعية والبنية التحتية الحضرية والريفية والطرق والاكتفاء الذاتي الغذائي.

المحور	التمويل (مليون أوقية جديدة)	النسبة من إجمالي التمويل
تطوير البنية التحتية الداعمة للنمو	6740.1	27.9
تحسين العرض الاجتماعي ودعم الطلب	8192.6	33.9
تثمين إمكانيات القطاعات الإنتاجية وتسريع الوصول للاكتفاء الذاتي الغذائي	5422	22.4
دعم القطاع الخاص	2304.5	9.5
التشجير وخلق الوظائف الخضراء	961.9	4
الحكامة وتنفيذ البرنامج	60	0.2
متفرق وغير متوقع	481.8	2
المجموع	24162.9	100
المصدر: Programme Prioritaire Elargi		

البرنامج الجديد يبدأ في سبتمبر 2020، وتتوقّع الحكومة أن يساهم في تعديل توقعات النمو لهذه السنة ليصبح الانكماش في حدود 2.8- بالمائة بدل 3.2- بالمائة المتوقّعة، وخلق 52 ألف فرصة عمل خلال ثلاثين شهرًا.

لقد كانت الخطة شاملة، وأكثر من ذلك توزعت على مكونات فرعية واضحة ومحددة، لكن علافها المالي لا يرقى لأن يحقق تأثيرا كبيرا في تلك المكونات الفرعية بسبب ضآلة المخصصات الموزعة على سنتين ونصف.

كما أن الخطة لم تنجح في وضع مؤشرات واضحة لأهدافها.. فانطلاقا من التأثيرات السلبية المتوقعة للجائحة يمكن بناء مشاريع تواجه بشكل محدد تلك التداعيات، إلا أنه بدلا من ذلك فقد كانت الأهداف غير محددة وتتصرف للقطاع المعني بشكل كلي، وهو ما يسهل معه القيام باجراءات أكثر تعددا إلا أنها أقل فعالية.

وعلى المستوى القطاعي ورغم أهمية الاهتمام بتطوير القطاع الزراعي ودعم الاقتصاد البحري، فإن خلق الصناعات الزراعية وإيجاد الصناعات التحويلية ودعم القطاع الخدمي، ربما يشكل البوابة الاستراتيجية المحققة للتنويع الاقتصادي الذي يحتاجه الاقتصاد الموريتاني.

و«للتغلب على القيود الهيكلية التي تعوق موريتانيا عن توسيع قاعدتها الإنتاجية»، يقترح البنك الدولي على موريتانيا (وضع إستراتيجية للتنويع نحو تكثيف النشاط الزراعي والإنتاج الحيواني، وتحسين جودة صادرات الأسماك، وتصدير منتجات جديدة، وتوسيع نطاق انتشارها في السوق من خلال تقوية الروابط مع بلدان غرب أفريقيا. ولابد أن تصاحب ذلك سياسات لإزالة الحواجز القانونية التي تحول دون مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وتيسير الحصول على التمويل، وتشجيع تنظيم المشاريع وريادة الأعمال المحلية، وتعزيز المنافسة في الأسواق الرئيسية التي تهيمن عليها قلة قليلة من الشركات المتنفذة)[1].

كما أنه ليست هناك أية جهود مباشرة للحماية من البطالة أو الحفاظ على الوظائف أو استعادتها، حيث يتوقع البنك الدولي (ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة والبطالة الجزئية نتيجة تفشي الفيروس)[2]، كما لا توجد جهود لحماية المنشئات الصغيرة والمتوسطة من خلال المنح مثلا، ولضمان عودتها إلى ما كانت عليه قبل الأزمة.

وعلى المستوى الإيجابي فإن مشاريع دعم الطلب والتوزيعات النقدية شكلت أهم بنود العمل، كما يمكن ملاحظة كفاءة وسرعة توصيل هذه المساعدات النقدية، فضلا عن اعتمادها في المرحلة الأولى على مشروع ذي جدوائية جيدة من وجهة النظر القومية، حيث كفل التوزيع عن طريق التحويل عبر آلية، قد تظهر وكأنها أكثر بدائية، إلا أنها تضمن توسيع الفوائد الاقتصادية لمشروع التوزيع بما يُنتج فوائد أكثر توزيعية وإن كانت الجدوائية من وجهة النظر المحاسبية أقل كفاءة من التحويلات المالية عن طريق القنوات المالية (البنوك، البريد، و.....).

وأخيرا، فإن الإشكال الأكبر الذي تعانيه موريتانيا، في وضع برامجها الاقتصادية موضع الفاعلية والنجاعة، يتمثل في ضعف الحكامة، فاعلية في الإدارة وشفافية في التسيير، وهو ما لا يضمنه بالضرورة بند في الخطة للتنسيق والحوكمة يخصص له مبلغ 60 مليون أوقية، وإنما هو مسار طويل شامل وجاد.

---

1 - Laurent Msellati، مدونات البنك الدولي، مستقبل موريتانيا: تنويع النشاط الاقتصادي وتوسع المدن المنظم، https://blogs.worldbank.org/ar/africacan/mstqbl-mwrytanya-tnwy-alnshat-alaqtsady-wtws-almdn-almnzm، 26 2020/08.

2- ميكال روتكوفسكي، كيف يتسنى للحماية الاجتماعية مساعدة البلدان على مواجهة فيروس كورونا، https://blogs.worldbank.org/ar/voices/how-social-protection-can-help-countries-cope-covid-19

المحور الحقوقي

سنتناول في هذا المحور الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان في موريتانيا عام 2020، وجديد ملفي العبودية ومخلفاتها والإرث الإنساني، وواقع الفئات الهشة (الأطفال وذوو الإعاقة)، وواقع تمكين المرأة، بالإضافة إلى المطالب الاجتماعية ذات الطابع الحقوقي.

أ- انتهاكات حقوق الإنسان:

تميزت الوضعية العامة لحقوق الإنسان في موريتانيا خلال عام 2020 بتسجيل أحداث بارزة عكست استمرار بعض الممارسات المخلة بالتزامات موريتانيا تجاه قوانين حقوق الإنسان الوطنية والدولية[1].

أولا: الاعتداء على المتظاهرين

احتفظت السلطات الأمنية بنهجها في التعامل مع المحتجين وأصحاب المظالم الذين يتجمهرون للتظاهر في الساحات والشوارع وأمام المصالح العمومية سواء في نواكشوط أو الولايات الداخلية، فلإجبار هؤلاء المتظاهرين على وقف أنشطتهم الاحتجاجية استخدمت أجهزة كل من الشرطة والدرك والحرس وسائل مختلفة يتصدرها الضرب بالهراوات وإلقاء القنابل الصوتية والغازات المسيلة للدموع... وغيرها.

وهذه نماذج على التظاهرات الاحتجاجية التي تعرض أصحابها لاعتداء القوات الأمنية:

1 ـ منسقية المتسابقين الحاصلين على معدل 20/12 فما فوق بالمدرسة الوطنية للإدارة: تعرض منتسبو هذه المنسقية للاعتداء والتنكيل من طرف الشرطة أمام مبنى الوزارة الأولى والبرلمان والمدرسة الوطنية للإدارة.

يقول رئيس المنسقية أحمد ولد يلول[2] إن عدة محتجين نقلوا إلى المستشفى بعد جروح تعرضوا لها إثر تدخل الشرطة لإجبارهم على وقف احتجاج نظموه بتاريخ: 05 أغسطس 2020، وهو ما تكرر في عدة أنشطة احتجاجية لهذه المجموعة.

2 ـ سكان تيفيريت: تدخلت قوات الدرك مستخدمة القوة لفض تظاهرات نظمها سكان قرية تيفيريت احتجاجا على المكب المخصص لنفايات العاصمة نواكشوط، وتم على إثر تدخل الدرك توقيف عشرة محتجين قضوا عدة أيام رهن الاحتجاز خلال شهر شهر أكتوبر 2020، ومع عودة الاحتجاجات أواخر

1- على وجه الخصوص فإن العديد من هذه الممارسات تشكل خرقا للدستور الموريتاني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

2- منسقية معدل 2020/12: الشرطة تواجه احتجاجاتنا السلمية بالقمع (فيديو على موقع الأخبار إنفو).

ديسمبر تداول ناشطون بمواقع التواصل الاجتماعي صورا تظهر اعتداء قوات الدرك على سكان القرية.

3 ـ طلاب موريتانيا بالجزائر: استخدمت الشرطة العصي والغازات المسيلة للدموع لتفريق مظاهرات احتجاجية نظمها طلاب موريتانيا في الجزائر أمام وزارة التعليم العالي خلال شهر أكتوبر 2020، يطالبون فيها بتمكينهم من التنقل إلى الجزائر والمشاركة في الامتحانات بعد أن عادوا إلى موريتانيا قبل عدة أشهر بسبب جائحة كورونا.

4 ـ الاحتجاجات ضد مصانع السيانيد في الزويرات: تعرض مجموعة من الناشطين للتعذيب على أيدي الحرس والشرطة، إثر تنظيمهم وقفة احتجاجية بمدينة الزويرات يوم 29 نوفمبر ضد إقامة مصانع السيانيد.

وقال الناشط عثمان ولد الخليفة إنه وزملاءه تعرضوا للتعذيب داخل مبنى ولاية تيرس الزمور من طرف قوات الحرس ثم للصفع داخل مفوضية الشرطة، واستعرض في مقطع فيديو آثار التعذيب في أنحاء من جسده[1].

5 ـ احتجاجات حملة الباكلوريا: واجهت الشرطة بعنف احتجاجات حملة الباكلوريا الذين تجاوزوا 25 عاما، والذين يطالبون بالسماح لهم باستكمال دراساتهم في الجامعة ويحتجون على الإحالة إلى مدارس التكوين المهني.

وتعرض هؤلاء المحتجون أمام وزارة التعليم العالي إلى الضرب من طرف عناصر شرطة مكافحة الشغب خلال شهر نوفمبر.

6 ـ احتجاجات ذوي ضحايا الإرث الإنساني: تدخلت الشرطة مستخدمة الهراوات لتفريق احتجاجات نظمتها أرامل ضحايا الإرث الإنساني، وتعرض العديد من المشاركين فيها للضرب والتنكيل على أيدي الشرطة، كما تم توقيف عدد منهم ليطلق سراحهم في وقت لاحق.

وتطالب هذه الاحتجاجات المنظمة بالتزامن مع الذكرى الستين لعيد الاستقلال يوم 28 نوفمبر 2020 بإلغاء قانون العفو الصادر عام 1993 الذي يمنعون بموجبه من تقديم الشكاوى.

7 ـ احتجاجات المنوحين إلى المغرب: تطالب هذه المجموعة التي تضم المتفوقين في شعب البالكلوريا وكليات الجامعة، بإحالة المنح إلى دول أخرى أو إيجاد آلية لمتابعة الدراسة عن بعد إثر اعتذار المغرب عن استقبال الطلاب الجدد بسبب أزمة فيروس كورونا.

وقد تعرض هؤلاء الطلاب لاعتداءات متكررة من طرف قوات شرطة مكافحة الشغب أمام مباني وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال شهر ديسمبر.

1- ظهر عدة ناشطون في مقاطع فيديو يستعرضون آثار التعذيب الذي تعرضوا له.

ثانيا: اعتداءات حظر التجول

وبالإضافة إلى الحالات السابقة والتي تم توثيق العديد منها في مقاطع فيديو وصور، فقد وثق عدد من الناشطين من خلال تسجيلات الفيديو اعتداءات أفراد من القوات الأمنية على مواطنين خلال فترة حظر التجول الأولى[1] التي استمرت عدة أشهر ضمن الإجراءات الاحترازية ضد تفشي فيروس كورونا.

ومن بين هذه الاعتداءات تعنيف مسن أمام منزله في مدينة روصو واقتياده من طرف عنصر من الشرطة، وانتهاك عناصر من جهاز الحرس الوطني لحرمة أحد المنازل بمدينة نواكشوط لاقتياد طفل لا يتجاوز العاشرة من العمر بحجه خروجه من منزل ذويه بعد بدء وقت حظر التجول المسائي.

كما تم تداول مقاطع فيديو لعناصر من التجمع العام لأمن الطرق وهم يجبرون موقوفين أثناء حظر التجول على السير بطريقة الديّكة مع نهرهم للإسراع في السير وتوجيه ركلة إلى أحدهم.

وقد أعلن في وقت لاحق عن معاقبة كل من جهاز الشرطة وأمن الطرق للعناصر الذين ظهروا وهم يعتدون على مواطنين في مقاطع الفيديو المتداولة.

ثالثا: الاحتجاز غير القانوني

شهد عام 2020 العديد من حالات التوقيف التي شابها انتهاك قواعد الاحتجاز المحددة قانونيا، خصوصا على صعيد تحديد مكان الاحتجاز وتمكين الموقوفين من لقاء المحامين والعائلات والأطباء.

وسنستعرض هنا نماذج من هذه الحالات التي جعلت بعض الحقوقيين يعتبرونها حالة اختطاف:

- مجموعة «مقاطع فيديو النهج»[2]: يتعلق الأمر بالمدون محمد عالي ولد عبد العزيز المقرب من الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، بالإضافة إلى الصحفي الشيخ ولد المامي، والمصور عبدو ولد تاج الدين، ووقع توقيف الثلاثة خلال شهر يناير، ولم يتمكن ذووهم ولا محاموهم من اللقاء بهم إلا بعد تداول قضية الاحتجاز في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

وقد أعادت الشرطة توقيف الصحفي ولد المامي منتصف العام تزامنا مع تدوينات على الفيسبوك شكا فيها من مصادرة الشرطة لمعدات فنية يمتلكها ومماطلته لعدة أشهر دون إعادتها إليه.

- القيادية بحركة «إيرا» مريم منت الشيخ: تم توقيف بنت الشيخ خلال شهر إبريل على خلفية منشورات بمواقع التواصل الاجتماعي، وُصفت بأنها تتضمن عبارات يجرمها قانون مكافحة التمييز وخطاب الكراهية.

فحسب تصريحات إعلامية لزوج المعنية محمد ولد جوجه، فإنه ومحاميها لم يتمكنا من التعرف على مكان الاحتجاز إلا بعد بحث مطول وجولات واسعة قادتهما إلى العديد من مفوضيات الشرطة في

1 - دامت فترة حظر التجول الأولى ما بين مارس ويوليو، وبدأت الفترة الثانية من بداية ديسمبر.

2 - يتعلق الأمر بمقاطع فيديو تنتقد نظام الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني باعتباره يسير على نهج سلفه.

نواكشوط، كما اتهم ولد جوجه الشرطة بأنها امتنعت من تمكين بنت الشيخ من إرضاع طفلها الصغير.

ـ المدون محمد عبد الله بونن: تم اقتياده من أحد شوارع مقاطعة عرفات بولاية نواكشوط الجنوبية إلى مكان مجهول مساء الثاني يونيو، من طرف عناصر شرطة في زي مدني يستقلون سيارة تحمل لوحة أرقام مدنية، ولم يتمكن ذووه من التعرف على مكان احتجازه إلا بعد يومين وبعد تنظيم وقفة احتجاجية أمام الإدارة العامة للأمن تطالب بالكشف عن مصيره.

وتبين لاحقا أن ولد بونن موقوف ضمن مجموعة أشخاص على خلفية تسجيل صوتي يشكك في نتائج فحوص كورونا، ويتهم وزارة الصحة باستدرار التمويلات من الخارج عبر إعلان نتائج غير دقيقة.

وإلى جانب هذه النماذج احتفظت الشرطة بعدد من المحتجزين في قضايا متعددة ولمدد زمنية مختلفة دون أن يكشف عن التهم وأماكن الاحتجاز، ومن بين هؤلاء مقربون من الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، يتقدمهم النائب السابق المصطفى ولد أحمد المكي الذي تم توقيفه على خلفية تسجيل صوتي انتقد فيه الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، وتضمن المقطع عبارات وصفت بأنها مجرمة بموجب قانون مكافحة التمييز وخطاب الكراهية.

كما شهد عام 2020 إحالة عدة أشخاص إلى السجن بسبب شكوى من السلطات العمومية ومن هيئات عمومية وخصوصية، ووصفت هذه الشكاوى والسجون من طرف ناشطين بأنها مساس بحرية التعبير، من أبرز هؤلاء:

ـ المدون امم ولد بوزومة: أحيل إلى السجن مرتين بشكوى من السلطات الإدارية في ولاية تيرس الزمور، ووجهت له تهمة الإساءة للرموز الوطنية ونشر الشائعات وتضليل الساكنة، حيث قضى في السجن ما مجموعه 21 يوما[1].

ـ المدون أحمد ولد كركوب: أحيل إلى السجن بسبب شكوى تقدم بها ضده نائب وعمدة نواذيبو القاسم ولد بلالي، اتهمه فيها بالسب والقذف.

ـ الأستاذ الجامعي أحمد ولد المصطفى: أحيل إلى السجن بسبب شكوى من وزير التعليم العالي والبحث العلمي سيدي ولد سالم إثر تدوينات على مواقع التواصل الاجتماعي تتعلق بتسيير الوزارة.

ـ الصحفي الحسن ولد لبات: أحيل إلى السجن بسبب شكوى تقدمت بها ضده إدارة البنك الموريتاني للاستثمار الذي يملك أغلب أسهمه رئيس اتحاد أرباب العمل الموريتانيين زين العابدين ولد الشيخ أحمد.

ورغم الانتقادات التي وجهت إلى الشرطة من طرف الناشطين الحقوقين والمتعلقة بعمليات التوقيف، فإن كلا من إدارة الأمن الوطني ووزارة الداخلية أكدتا الالتزام بالقانون واحترام حقوق المعنيين في عمليات البحث والتحقيق والتوقيف. ففي بيان صدر بعد توقيف المجموعة المتهمة بإنتاج ما عرف

1 ـ أحيل ولد بوزومه إلى السجن في بداية مايو وأفرج عنه منتصفه، ثم أعيد إلى السجن مجددا في يونيو.

بـ «مقاطع فيديو النهج» أصدرت الداخلية بيانا[1] جاء فيه: «ومن الجدير ذكره أن إجراءات البحث والتحقيق وما يدخل في إطارها من توقيف تم وفق قواعد قانون الإجراءات الجنائية التي تضمن للأشخاص الخاضعين لها جميع الحقوق القانونية المكفولة بما في ذلك حق العرض على القضاء المختص».

رابعا: واقع السجون

لاتزال الأوضاع العامة في سجون البلاد مثار انتقاد واسع من طرف المنظمات والناشطين الحقوقيين، وتعززت المعطيات المقدمة عن هذه الأوضاع بعد نشر وزارة العدل تقريرا أكد أن 1033 من أصل 2175 سجينا أي ما يمثل نحو نصف السجناء في البلاد هم نزلاء احتياطيون لم تصدر في حقهم أحكام قضائية بالإدانة.

ومن داخل غرفته بالسجن المدني أطلق النمد ولد بوخريص وهو أحد سجناء الحق العام نداء مستعجلا عبر وسائل الإعلام للتدخل الطبي من أجل نزع رصاصة مستقرة في ظهره منذ عامين، وأكد أن الجهات المسؤولة عن السجناء تتجاهل وضعه الصحي.

كما يشكو العديد من السجناء من ضعف المتابعة الصحية والنقص في الرعاية.

وشهد هذا العام مصادقة البرلمان على مشروع قانون مقدم من الحكومية يلغي عقوبة الإكراه البدني وتجريم الشيك بدون رصيد.

ب ـ واقع العبودية والإرث الإنساني

أولا: ملف العبودية ومخلفاتها

لا يزال ملف العبودية ومخلفاتها يتصدر عناوين قضايا حقوق الإنسان في موريتانيا، بحكم تأثيراته على الأوضاع الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية. وسنستعرض هنا تطورات هذا الملف خلال عام 2020.

1 ـ حالات العبودية

في شهر فبراير 2020 أعلنت مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية «إيرا» عن اكتشاف حالة عبودية في ولاية كيديماغا، ضحيتها قاصر يدعى ابيب ولد الشيخ ومستعبده يدعى أحمد ولد الطاهر. واتهمت وكيل الجمهورية والدرك في الولاية بالإفراج عن ولد الطاهر نتيجة ضغوط مارسها نافذون في السلطة.

1- صدر البيان في 21 يناير 2020، ونصه منشور على موقع الوكالة الموريتانية للأنباء.

إلا أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أكدت أن تقريرا أعدته بالتعاون مع منظمات حقوقية وطنية ودولية كشف أن الحالة المذكورة لا تتعلق بالعبودية.

وفي شهر نوفمبر 2020 انسحب فريق دفاع منظمة نجدة العبيد من جلستي محاكمة في مدينتي النعمة وكيفة تتعلقان بقضايا استعباد، حيث لم يتم استدعاء «ضحية الاستعباد» في جلسة النعمة ولا المتهمين في جلسة كيفة، وهو ما اعتبرته المنظمة إخلالا بقواعد سير العدالة.

وفي تصريحات ولقاءات إعلامية متعددة خلال عام 2020 أكد رئيس اللجنة أحمد سالم ولد بوحبيني أن أغلب المتهمين في 12 حالة عبودية اكتشفت عام 2019 فروا إلى الأراضي المالية ولم تتمكن السلطات الموريتانية من القبض عليهم ومحاكمتهم حتى الآن.

2 ـ احتجاجات «العبودية العقارية»

شهد مطلع العام 2020 موجة احتجاجات يقودها ناشطون بمركز لكصيبه2 الإداري في ولاية الترارزة، ضد ما سموه بالعبودية العقارية. وعبر المحتجون عن مطالبهم في سلسلة وقفات احتجاجية وبيانات للرأي العام ورسائل إلى الرئيس والحكومة.

وحظيت هذه الاحتجاجات بمساندة واسعة من الطيف الحقوقي في البلاد، فقد أصدرت عدة منظمات حقوقية بيانات مساندة للمحتجين، كما شارك العديد من القادة الحقوقيين في الاحتجاجات المذكورة.

وتتلخص المطالب[1] التي يرفعها المحتجون ضد «العبودية العقارية» في ما يلي:

- وقف العمل بالملكية العرفية
- إرجاع ملكية الأرض إلى الدولة وإعطاء السكان الأصليين الأولوية في اقتنائها
- التدخل المباشر لمنع حدوث كارثة
- توجيه وكالة التآزر إلى المنطقة ودعم السكان المحليين في مجال الزراعة المروية.

3 ـ الاحتجاج على التعيينات الحكومية

في 21 فبراير 2020 نظم مجموعة من الناشطين من شريحة الحراطين[2] وقفة احتجاجية أمام القصر الرئاسي طالبوا فيها بالإشراك في التعيين بالمناصب الحكومية، واستعرضوا قوائم التعيينات الصادرة عن الحكومة في الأشهر الأولى من حكم رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني ووصفوها بالإقصائية.

1 - وردت هذه المطالب في رسالة إلى الرئيس محمد ولد الغزواني وقعها 37 من أطر ووجهاء وسكان مركز لكصيبه 2 الإداري.

2 ـ تصنف شريحة الحراطين أكبر ضحايا ظاهرة العبودية في موريتانيا.

ووزع المحتجون على وسائل الإعلام رسالة جاء فيها: «تعمد السلطة والمعارضة على حد سواء إلى تقديم أبناء المجتمع التقليدي وترشيحهم عن الغالبية العظمى من المهشمين والمقصيّين ليواصلوا نهج الاقصاء والعنصرية، وتتورط الدولة في تعيينات قبلية وجهوية ومحاصصة واضحة يستفيد منها أبناء مكونة واحدة سواء كانوا معارضين أو موالين ويحرم منها أبناء لحراطين وإن كانوا من موالاة الحكم».

وبالتزامن مع هذه الوقفة أطلق ناشطون بمواقع التواصل الاجتماعي حملات تدوين ترفع مطلب الإشراك في التعيين، كان لها صدى واسع في الرأي العام الوطني.

ثانيا: الإرث الإنساني

أعادت الذكرى الثلاثين لما يعرف بـ «مجازرة إنال» في نوفمبر 1990 طرح ملف الإرث الإنساني بقوة من طرف ذوي الضحايا الذين نظموا احتجاجات[1] بالتزمن مع الذكرى الستين لعيد الاستقلال في 28 نوفمبر 2020، تطالب بالشروع في تسوية للملف بما ينصف الضحايا وذويهم على أن تبدأ هذه التسوية بإلغاء قانون العفو الصادر عام 1993 والذي يمنع تقديم الشكاوى المرتبطة بالقضية.

وجددت العديد من القوى السياسية مطالبها بحل ينهي هذه القضية، فقد أصدر تحالف العيش المشترك بيانا في 28 نوفمبر دعا فيه إلى تسوية تراعي أحداث: الاعتقالات والطرد من العمل والتعذيب وانتزاع الأراضي والمواشي من الفلاحين والرعاة، وغيرها، على أن تشمل معالجة الملف تحديد المسؤولين عن هذه الوقائع، وتحقيق العدالة بصدور أحكام بالبراءة أو الإدانة أو العفو، والتعويض الفردي والجماعي للضحايا، وتخليد الذكرى، مع وضع الضحايا وذويهم في صميم كل مفاوضات حول هذا الملف.

كما تحدثت وثيقة[2] لحزب تواصل عن «غياب حلول جدية لمشكلات الإرث الإنساني وما خلف من ضحايا قتل خارج القانون»، وطالبت بالشروع الفعلي في جبر الماضي الإنساني جبرا حقيقيا، بالتشاور مع المعنيين.

ويتقدم مطلب تسوية الملف مطالب كبرى أحزاب المعارضة: تكتل القوى الديمقراطية واتحاد قوى التقدم وغيرها، كما ظلت ترفعه القوى السياسية والهيئات الحقوقية على مدى العقود الثلاثة الماضية.

ج - حقوق الفئات الهشة (الأطفال، ذوو الإعاقة)

لا تتوفر إحصائيات شاملة ورسمية حول فئتي الأطفال وذوي الإعاقة ونسبة ولوجهما إلى الخدمات العامة، خصوصا الصحة والتعليم.

1 ـ سبقت الإشارة إلى تعرض هذه الاحتجاجات للضرب والتنكيل على أيدي الشرطة.

2 ـ وثيقة بعنوان: «رؤيتنا للإصلاح.. من أجل تحول توافقي»، أعلن عنها حزب تواصل في نوفمبر 2020.

أولا: الأطفال

1 ـ نسبة وفيات مرتفعة

تؤكد وزارة الصحة أن نسبة الوفيات بين حديثي الولادة وأمهاتهم لا تزال مرتفعة في موريتانيا، إذ تصل إلى 582 من كل مئة ألف حالة ولادة، حسب وزير الصحة السابق كان أبو بكر عام 2019.

وتتحدث الحكومة عن خطة للحد من هذه الأرقام المرتفعة، عبر التكفل بالمتابعة الصحية للنساء الحوامل.

2 ـ العمالة والولوج إلى التعليم

مع إلزامية التعليم القاعدي في موريتانيا فإن ظاهرة عمالة الأطفال لا تزال منتشرة بشكل لافت، ورغم عدم وجود إحصائيات عن حجم انتشارها في البلاد إلا أنها مرصودة في المدن والقرى والأرياف.

وإلى جانب عمالة الأطفال فإن الأوراق الثبوتية تشكل هي الأخرى عائقا بالنسبة للعديد من الأطفال عن مواصلة التمدرس، إذ يشكو العديد من الأهالي من تعقيد إجراءات الحصول على هذه الوثائق لاستمرار دراسة أبنائهم.

3 ـ الأطفال في البرامج الحكومية

تم خلال العام 2020 تجديد برلمان أطفال موريتانيا لأول مرة منذ سنوات، وتم انتخاب الفتاة هند بنت محمد حامد على رئاسته.

وتتحدث وزارة الشؤون الاجتماعية عن تنفيذ برامج طموحة لضمان حماية الأطفال ونمائهم وتعزيز مشاركتهم، وعن التخطيط لبرامج أخرى تتعلق بتطوير رياض الأطفال، وإنشاء مراكز متخصصة لحماية وتعزيز حقوق الطفل[1].

كما تتحدث الوزارة عن تمويل أكثر من خمسين روضة خصوصية لفائدة خريجات مركز تكوين المربيات، واكتتاب تسعة مسؤولين عن حماية الطفولة بالتعاون مع منظمة اليونسيف لفائدة منسقيات الوزارة في ولايات: الحوضين ولعصابة وكيديماغا واترارزة وكوركول وولايات نواكشوط على أن تستكمل الوزارة اكتتاب مسؤولين للولايات المتبقية.

ثانيا: ذوو الإعاقة

لا تزال فئة الأشخاص ذوي الإعاقة تعاني من مشاكل متعددة مرتبطة بالعلاجات والولوج إلى

1 ـ نقلا عن خبر منشور على موقع الوزارة تحت عنوان: تخليد اليوم الإفريقي للطفل.

الخدمات العامة، مع غياب إحصاء شامل يقدم صورة عن عددها وخارطة توزعها في البلاد.

1 ـ مطالب الإحصاء الشامل

تطالب هيئات ذوي الإعاقة بإجراء إحصاء شامل لهذه الشريحة، فرغم القيام بإحصاءات سابقة قدرتهم بعشرات الآلاف فإن المنظمات المهتمة بالمجال تشكك في الأرقام المعلنة، حيث ترى أن العديد من ذوي الإعاقة لم تشملهم عمليات الإحصاء لأسباب اجتماعية وأسباب أخرى مرتبطة بخارطة توزع هذه الفئة على امتداد التراب الوطني في مقابل تركز عمليات الإحصاء بالمدن الكبرى.

وتباشر وزارة الشؤون الاجتماعية حاليا عملية لإحصاء ذوي الإعاقة ضمن خطة العمل الخمسية 2020–2024، لتزويدهم ببطاقات تخولهم الحقوق المكفولة.

2 ـ الولوج إلى خدمات التعليم والصحة

بالرغم من الوعود الحكومية شبه السنوية فإن فئة ذوي الإعاقة في موريتانيا لا تزال تعاني من ضعف الولوج إلى خدمة التعليم، خصوصا في ظل غياب مدارس متخصصة تراعي احتياجات هؤلاء وتنوع الإعاقة التي ترتبط بالحركة في بعض الأحيان كما ترتبط في أحيان أخرى بالنطق وحواس السمع والبصر.

كما أن الخدمات الصحية العمومية التي يستفيد منها الأشخاص ذوو الإعاقة تكاد تنحصر في الكراسي المتحركة التي توزع دوريا على مجموعات منهم.

3 ـ ذوو الإعاقة في البرامج الحكومية

أعلنت الحكومة خلال عام 2020 عن عدة برامج لصالح فئة ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى وعود ببرامج أخرى:

تأمين 2000 شخص: تم خلال العام 2020 التوقيع على اتفاقية[1] تتعلق بالتأمين الصحي لصالح 2000 من الأشخاص ذوي الإعاقة، وقعتها كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة والصندوق الوطني للتأمين الصحي منتصف شهر إبريل 2020

تمويل المشاريع: استفاد 3800 من ذوي الاعاقة من برنامج لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما وعدت الوزيرة الحالية الناها بنت الشيخ سيديا بمشاريع مدرة للدخل يستفيد منها 4000 من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحويلات مالية لصالح 400 من الأطفال متعددي الإعاقة، ودعم مالي

1 ـ نقلا عن موقع الوكالة الموريتانية للأنباء.

ومساعدات نقدية لجمعيات ذوي الإعاقة.

المنصة الألكترونية: أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة في 22 إبريل 2020، منصة ألكترونية لتعزيز قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتهدف إلى إتاحة الفرصة للعديد من الشرائح الاجتماعية الهشة من أجل الاستفادة من التمويلات التي تقدمها الوزارة سبيلا إلى الرفع من مستواهم المعيشي[1].

النفاذ إلى الشغل: في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الخميس 25 يونيو 2020 قدمت وزيرة الشؤون الاجتماعية والطفولة والاسرة ووزير الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة ووزير التشغيل والشباب والرياضة بيانا مشتركا حول نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الشغل.

ويوضح البيان الصادر عقب اجتماع الحكومة أن البيان[2] المشترك «يقترح جملة من الإجراءات الرامية إلى تذليل العقبات الملاحظة على هذا الصعيد، وخاصة من خلال ترقية التشغيل الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم حوافز مناسبة للمقاولات التي توظفهم».

ووفق الخطة الخمسية (2024/2020) فقد أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية عن جملة من الأنشطة لصالح ذوي الإعاقة على النحو التالي:

- تنظيم هؤلاء المواطنين بحسب طبيعة إعاقتهم واعتمادهم كشركاء في إعداد السياسات الاجتماعية
- توفير فرص عمل لذوي الإعاقة بمنح الشركات تشجيعا خاصا لدى اكتتابها لأشخاص ذوي إعاقة
- تكوين مدرسين في ميدان تعليم الأطفال المعاقين حسب احتياجاتهم الخاصة
- ضمان تمدرس الأطفال المعاقين في نفس المدارس التي يدرس فيها الأطفال الآخرون مع توفير أقسام متخصصة لهم.

د - تمكين المرأة

لا تزال الأرقام تكشف عن ضعف حضور المرأة على مستوى مناصب التعيينات الحكومية والمناصب الانتخابية على حد سواء، كما ترتفع المطالب الحقوقية بسن قوانين رادعة للاعتداءات المسجلة بحق النساء والتي تقول المنظمات الحقوقية إنها في تزايد، وهو ما أكده الأمين العام لوزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة محمد محمود ولد سيدي يحيى[3] في خطاب ألقاه يوم 25 نوفمبر 2020 بمناسبة تخليد اليوم الدولي لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

1 ـ نقلا عن خبر منشور على موقع الوزارة تحت عنوان: إطلاق منصة ألكترونية لتعزيز قدرات الأشخاص المعوقين.
2 ـ نقلا عن نص البيان المنشور على موقع الوكالة الموريتانية للأنباء.
3 ـ نقلا عن خبر منشور على موقع الوزارة تحت عنوان: تخليد اليوم الدولي لمناهضة العنف ضد المرأة.

أولا: المرأة في المناصب والتعيينات الحكومية

على مستوى تقلد المناصب العليا فإن خمس نسوة فقط يشغلن حاليا منصب وزير من أصل 25 هم مجموع أعضاء الحكومة الحالية، أي ما نسبته 20 %، ومع أن هذه النسبة تعادل النسبة الممنوحة للنساء على مستوى المناصب الانتخابية بموجب القانون فإنه يمثل تراجعا عن الثلث الذي سبق أن وصل إليه تمثيل النساء في الحكومات السابقة، فقد وصل هذا التمثيل عام 2019 إلى 8 وزيرات من أصل 24.

إلا أن نسبة حضور المرأة في هذه المناصب العليا تبقى أعلى من حضورها على مستوى المناصب الأخرى. فبالرجوع إلى نموذجين من قوائم التعيينات في وزارتي الصحة والداخلية وهي تعيينات صادرة عن مجلس الوزراء في عام 2020 سنجد النتائج التالية:

- في 13 فبراير 2020 أصدر مجلس الوزراء 23 تعيينا في وزارة الصحة[1]، ومن بين الذين تم تعيينهم توجد امرأة واحدة.

- في 30 إبريل 2020 أصدر مجلس الوزراء قائمة شملت أكثر من 150 تعيينا على مستوى مختلف إدارات وزارة الداخلية[2]، وضمت هذه القائمة 9 نسوة، وهو ما يمثل حوالي 7،5 % فقط.

ثانيا: المرأة في المناصب الانتخابية

لم يصل حضور المرأة الموريتانية على مستوى المناصب الانتخابية في آخر انتخابات برلمانية وبلدية وجهوية إلى الحصة/ الكوتا التي نص عليها قانون 2006، والتي بموجبها تمنح النساء نسبة 20 % من المقاعد الانتخابية.

وفي ما يلي التذكير بحصيلة المقاعد الانتخابية للمرأة الموريتانية في آخر انتخابات تنظم في البلاد، وهي انتخابات سبتمبر 2018:

1. البرلمان

يصل عدد مقاعد النساء في البرلمان الحالي إلى 31 مقعدا من أصل 157، وهو ما يمثل نسبة 19.6% وباحتساب اللائحة الوطنية للنساء والتي تضم 18 مقعدا يتبين أن عدد النساء المنتخبات خارج هذه اللائحة لا يتجاوز 12 امرأة فقط، وهو ما يعكس الضعف الشديد لحضور النساء على رأس لوائح الترشح في لائحة نواكشوط واللائحة الوطنية ولوائح مقاطعات الداخل.

2. البلديات

لا تشغل النساء منصب عمدة سوى في خمس بلديات، من أصل 219، أي حوالي نسبة 2 % فقط، وقد وصلت ثلاث من العمد الخمس إلى المنصب عبر انتخابات 2018، وهن:

- عمدة بلدية لكران في لعصابه

1 - تعتبر نسبة النساء ضمن عمال وزارة الصحة إحدى أهم نسب حضورها في القطاعات الحكومية.

2 - تعكس هذه التعيينات صورة عن حضور المرأة في قطاع الإدارة.

- عمدة بلدية انتيشط في الترارزة

- عمدة بلدية بئر أم اكرين في تيرس الزمور

بينما وصلت اثنتان إلى منصب عمدة بعد شغور المنصب إثر وفاة عمدتي بلديتي علب آدرس بالترارزة وامحيجرات في إينشيري.

كما توفي عمدة بلدية الفلانية التابعة لمقاطعة كوبني في ولاية الحوض الغربي خلال 2020، وكان من المفترض أن تخلفه سيدة على المنصب، إلا أن وزارة الداخلية تباطأت في الإجراءات المتعلقة بهذا الأمر.

أما عدد النساء اللواتي يشغلن منصب مستشار بلدي، ومنهن عمد مساعدات فيصل إلى.....

3. المجالس الجهوية:

من بين 13 مجلسا تشغل امرأة واحدة في موريتانيا منصب رئيس مجلس جهوي، يتعلق الأمر برئيسة مجلس جهة نواكشوط فاطمة بنت عبد المالك.

ويقدر عدد النساء اللواتي يشغلن منصب مستشار جهوي بما فيها منصب نائب رئيس جهة بحوالي.....

وبالإضافة إلى ضعف حضور المرأة في التعيينات الحكومية والمناصب الانتخابية فإن حضورها لا يزال ضعيفا على مستوى قيادة الأحزاب السياسية وهيئاتها الداخلية، ومن بين 15حزبا سياسيا ممثلا في البرلمان يوجد حزب واحد تترأسه امرأة، وعلى صعيد ريادة الأعمال فإن الرجال هم من يقود جميع الاتحاديات المنضوية تحت اتحاد أرباب العمل الموريتانيين.

ثالثا: المرأة في البرامج الحكومية

في خطابها بمناسبة عيد المرأة في 08 مارس 2020 قالت الوزيرة السابقة نن كان إن الحكومة اعتمدت جملة من الإجراءات يتصدرها تنفيذ النصوص المتعلقة بحماية المرأة، وتعزيز مشاركتها السياسية، وإضفاء الطابع المؤسسي الفعلي على النوع من خلال الإدراج التدريجي لمبدأ الميزانية المراعية للنوع على مستوى القطاعات الوزارية.

وشهد العام 2020 المنصرم إعلان الحكومة عن العديد من البرامج والأنشطة لصالح المرأة تمثلت في ورشات التكوين وتمويل المشاريع الصغيرة، وإطلاق قاعدة البيانات الأولى حول المهارات النسائية والتي تهدف إلى تحقيق «تمثيل أفضل للنساء في هيئات القرار».

رابعا: مطالب الحراك النسوي

شهد العام 2020 تنظيم عدة أنشطة احتجاجية منظمة من طرف هيئات الحراك النسوي بمساندة مجموعة من منظمات المجتمع المدني والناشطين الحقوقيين، وتمحورت أبرز المطالب التي يحملها المحتجون في سن قوانين رادعة للاعتداءات المسجلة بحق النساء.

ويلاحظ أن تنظيم أغلب هذه الأنشطة كان موسميا وتزامن مع تسجيل حالات قتل واغتصاب

واعتداءات مختلفة.

خامسا: جدل قانون النوع

مجددا أثار مشروع قانون النوع 138 أو ما أطلق عليه في آخر نسخة منه: «قانون العنف ضد النساء والفتيات»، جدلا واسعا، مع مصادقة الحكومة على نسخة جديدة معدلة منه وعلى إحالته للبرلمان في مايو 2020.

ورغم الاتفاق على المبادئ العامة التي يهدف القانون إلى تحقيقها، فإن انتقادات شديدة وجهت إليه تتعلق بغموض مدلولات بعض مواده واصطدام بعضها بنصوص شرعية.

ووصل الجدل بالمطالبين بإقرار نص مشروع القانون والداعين لتعديله إلى تبادل الاتهامات بالدعوة لإشاعة الفاحشة من جهة وبالوقوف أمام حق النساء في الحماية من الاعتداءات من جهة أخرى.

هـ - المطالب الاجتماعية الحقوقية

تزايدت في العام 2020 المطالب الاجتماعية ذات الطابع الحقوقي[1]، كما اتسعت دائرة هذه المطالب لتشمل فئات ومجالات أوسع. وسنستعرض هنا أبرز النماذج المتصدرة من هذه المطالب خلال العام:

أولا: ملف ديون الشيخ علي الرضى

واصل مكتب دائني الشيخ علي الرضى تنظيم وقفاته الاحتجاجية وبعث عدة رسائل إلى السلطات العليا، حيث يطالب بإنفاذ القانون في قضية الديون التي تعود لعدة سنوات.

وتميز عام 2020 بتوجيه أول استدعاء قضائي للشيخ علي الرضى بن محمد ناجي في ملف الديون، كما أصدرت المحكمة التجارية حكما بفتح مسطرة التصفية في مواجهة المكتب التجاري للشيخ الرضى وانتداب القاضي عمر السالك للسهر على السير السريع للمسطرة وحماية جميع المصالح وفق أحكام مدونة التجارة، وتعيين ثلاثة خبراء قضائيين مكلفين بتسيير عمليات التصفية تحت إشراف القاضي ولد السالك.

ورغم هذه الإجراءات الأولى من نوعها منذ بداية الأزمة الذي ظهرت بقوة ابتداء من النصف الثاني من العقد الجاري، فإن مكتب الدائنين ظل يؤكد في تصريحاته للإعلاميين أن القضاء يتعامل مع الملف وكأن الشيخ الرضى فوق القانون، كما يحملون السلطات العمومية مسؤولية «التغاضي» عن النتائج الاجتماعية المترتبة على القضية.

1 ـ سبقت الإشارة إلى بعض هذه المطالب في ملف العبودية والإرث الإنساني.

ثانيا: احتجاجات البطالة والاكتتاب[1]

خلال العام 2020 نظمت العديد من هيئات العاطلين عن العطل والعاملين غير الرسميين سلسلة احتجاجات للمطالبة بالاكتتاب والترسيم، وكانت ساحة الحرية[2] أمام القصر الرئاسي الوجهة الأولى لهؤلاء المحتجين، بالإضافة إلى مقرات العديد من الوزارات والإدارات الحكومية.

ومن بين الهيئات التي نظمت سلسلة وقفات مرتبطة بمطالب التشغيل:

- رابطة مهندسي الجيولوجيا الموريتانيين العاطلين عن العمل، والتي تؤكد وجود نحو 80 مهندسا جيوليوجيا عاطلا عن العمل في موريتانيا. وتطالب بدمج هؤلاء في العمل بالقطاعات الحكومية ذات الصلة باختصاصاتهم أو بشركات استغلال المناجم التي تعمل في البلاد أو بشركة معادن موريتانيا المستحدثة لتنظيم قطاع التنقيب التقليدي وشبه الصناعي.

- دكاترة العلوم الشرعية: وهم مجموعة من حملة شهادة الدكتوراة في الشريعة، يحتجون على «الإقصاء» من اكتتابات مؤسسات التعليم العالي، ويحملون المسؤولية لقطاعي التعليم العالي والشؤون الإسلامية.

- الأطباء العاطلون: يؤكدون أن عددهم يصل إلى نحو 70 طبيبا، ونظموا عددا من الوقفات الاحتجاجية للمطالبة بالاكتتاب في الوظيفة العمومية.

- الممرضون والقابلات الأحرار: تتكون هذه الفئة من خريجي مدارس الصحة غير المكتتبين في الوظيفة العمومية، وتؤكد أن العمل بالمستشفيات والمراكز الصحية العمومية يقوم عليها.

- عمال شركة المياه: يتعلق الأمر بالعمال غير الدائمين في الشركة والذين يعملون عن طريق شركات وسيطة، وقد نظموا سلسلة احتجاجات بالعاصمة نواكشوط والعاصمة الاقتصادية نواذيبو للمطالبة باكتتابهم رسميا وفك الارتباط مع الوسطاء، كما دخلوا في إضراب عن العمل بلغت نسبة نجاحه 90%، وفق ما يقولون.

وبالإضافة إلى احتجاجات الفئات السابقة فإن العام 2020 عرف احتجاجات أخرى عديدة تحمل مطالب اجتماعية حقوقية، من بينها احتجاجات المفصولين من العمل، واحتجاجات عقدويي التعليم، واحتجاجات عمال برنامج أمل، واحتجاجات سكان الأحياء الشعبي في كل دار النعيم والرياض للمطالبة بتوفير الخدمات العمومية، فضلا عن مطالب التدخل في المناطق المتضررة من السيول والأمطار، ومطالب المدرسين، ومطالب الحمالة... وغيرها.

1 - خلال 2020 أعلنت الحكومة عن عدة اكتتابات للتوظيف في القطاع العمومي وبالتعاون مع القطاع الخاص.

2 - صادقت بلدية تفرغ زينه في نوفمبر 2020 على تغيير اسم (ساحة الحرية) إلى (ساحة الجمهورية).

المحور الدبلوماسي الجيواستراتيجي

حسب نص برنامج الحكومة[1]، تقوم عقيدة الدبلوماسية الموريتانية على «الحفاظ على السلم والأمن من خلال تشجيع التوافق والتفاهم» مع التشبث بنصرة القضايا العادلة. وبالتضامن مع المنظومة العربية الإفريقية التي ما فتئت تعتبر عضوا فاعلا فيها.

وتعلن الحكومة في برنامجها عن التركيز على توفير «متطلبات تعزيز وجودنا ونشاطنا على مستوى المنظمات الدولية، وعلى إعادة تنشيط المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية؛ وعلى مواصلة اضطلاع بلادنا بدور رائد ضمن مجموعة دول الساحل، والاتحاد المغاربي، ومنظمة استثمار نهر السنغال، ولجنة مكافحة آثار الجفاف في الساحل، مع العمل على تحقيق الأهداف المرسومة في أجندة إصلاحات الاتحاد الإفريقي».

ووفق ما أعلنت الحكومة الجديدة أواخر 2019 فإنها ستسعى «إلى تحويل دبلوماسيتنا من مجرد دبلوماسية تمثيلية يغلب عليها البعد السياسي إلى دبلوماسية ذات مردودية اقتصادية ورمزية، من خلال تحسين استغلال كافة الفرص المتاحة في مجالي التعاون الثنائي والتعاون المتعدِّد الأطراف وتوظيف الدبلوماسية الثقافية».

وستناول في ما يلي أبرز أنشطة الدبلوماسية الموريتانية خلال 2020:

ب: دور الدبلوماسية في شبه المنطقة

أهّل تولي رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني للرئاسة الدورية لمجموعة دول الساحل الخمس في شهر فبراير، موريتانيا للعب دور دبلوماسي هام في شبه المنطقة خلال 2020. هذا بالإضافة إلى المسعى نحو تعزيز موقف الحياد الإيجابي تجاه النزاع حول الصحراء الغربية.

1 - العلاقات الموريتانية بدول الجوار:

السنغال:

كان الرئيس السنغالي ماكي صال الوحيد من بين زعماء دول الجوار الذي أدى زيارة عمل إلى موريتانيا[2] خلال عام 2020، حيث أجرى رفقة ولد الغزواني بنواكشوط مباحثات حول العلاقات الثنائية

1 . برنامج حكومة الوزير الأول إسماعيل ولد الشيخ سيديا، الذي ألقاه في 05 سبتمبر 2019 أمام البرلمان.

2 . زار الرئيس المالي المخلوع إبراهيم أبو بكر كيتا نواكشوط أواخر يونيو لحضور قمة الساحل.

وقضايا أخرى إقليمية ودولية، وعبرا عن ارتياحهما لمستوى العلاقات الأخوية والصداقة وحسن الجوار، و«أكدا على تعلقهما المشترك بسنة الحوار والتشاور وبالتسيير المنصف والعادل لثروتهما المشتركة»[1].

ودامت زيارة الرئيس السنغالي لنواكشوط يومين، وتم على هامشها توقع العديد من اتفاقيات التعاون الثنائي تتعلق بمجالات مختلفة كالزراعة، والمواصلات وتقنيات الإعلام والاتصال والبريد، وتسيير دوريات وتمرينات مشتركة بين القوات البحرية بالبلدين.

كما أدى قائد الأركان العامة للجيوش السنغالية في ديسمبر الجنرال بيرام جوب زيارة إلى نواكشوط، وعقد لقاءات مع وزير الدفاع حننه ولد سيدي وقائد الأركان العامة للجيوش الفريق محمد ولد مكت، ووصفت الزيارة بأنها تدخل ضمن مساعي السنغال للبحث عن مكان في الفضاء الذي تغطيه القوة العسكرية المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس[2].

وفي نوفمبر أعلن عن فوز شركة (بولي شانغدا) الصينية بصفقة تشييد جسر يربط بين ضفتي النهر، وهو ما يتوقع أن يعزز التبادل التجاري بين البلدين.

مالي:

جرت خلال العام 2020 العديد من اللقاءات الحكومية بين المسؤولين الموريتانيين والماليين، إلا أن تأثيرات جائحة كورونا والأزمة التي شهدتها مالي جراء الاحتجاجات ضد حكم الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا ثم الانقلاب الذي أطاح به في أغسطس، طغت على الواجهة طيلة هذه الفترة[3] .

المغرب:

عرفت العلاقات الموريتانية المغربية تطورا متسارعا منذ وصول الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني إلى السلطة مطلع أغسطس 2019، وهو ما انعكس في تزايد الزيارات الرسمية المتبادلة خلال 2020 ثم في المحادثة الهاتفية يوم 20 نوفمبر التي عبر فيها الملك محمد السادس «عن استعداده للقيام بزيارة رسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، موجها في نفس الوقت الدعوة لفخامة الرئيس لزيارة بلده الثاني المملكة المغربية»[4].

كما تم تشكيل في 14 أكتوبر فريق برلماني بنواكشوط للصداقة الموريتانية المغربية، حضر حفل إطلاقه السفير المغربي حميد شبار الذي جاء في خطابه بالمناسبة أن «طموح المملكة المغربية هو بناء شراكة حقيقية وتضامنية مع القطر الموريتاني الشقيق، شراكة تسهم في تعزيز وتحصين العلاقات الثنائية بين البلدين في جميع المجالات».

كما شهد 2020، تنظيم اجتماعين للجنة العسكرية المشتركة المغربية الموريتانية، كان أولهما في يناير

1 ـ موقع الوكالة الموريتانية للأنباء: رئيس الجمهورية ونظيره السنغالي ينوهان بالعلاقات المتميزة بين البلدين

2 ـ موقع صحيفة القدس العربي: مباحثات بين موريتانيا والسنغال حول توطيد التعاون العسكري والأمني.

3 ـ سنتناول الأزمة المالية في حديثنا عن الدور الموريتاني بشبه المنطقة.

4 ـ وكالة المغرب العربي للأنباء: بلاغ للديوان الملكي، بتاريخ 20 نوفمبر 2020.

بالرباط والثاني في ديسمبر بنواكشوط.

وبالتزامن مع الموجة الأولى من جائحة كورونا أرسلت المغرب طائرتين محملتين بأدوية ومستلزمات طبية ومعدات للوقاية من الفيروس، كان ضمن حمولتهما نصف مليون كمامة طبية و60000 نظارة واقية و2000 لتر من المعقمات الكحولية وكميات من الأدوية المعتمدة في البرتوكولات العلاجية[1].

الجزائر:

طيلة عام 2020 حافظت العلاقات الموريتانية الجزائرية على المستوى الجيد الذي تعرفه منذ سنوات، وشهد هذا العام تبادل العديد من الزيارات الحكومية بين البلدين، كان أبرزها زيارة أداها إلى نواكشوط في يونيو وفد جزائري يضم وزير الخارجية صبري بقدوم، والمالية عبد الرحمن راوية، والتجارة كمال زريق، والصحة عبد الرحمن بن بوزيد، والمدير العام للوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية محمد شفيق مصباحي.

كما وجه الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني في فبراير رسالة دعوة لزيارة نواكشوط إلى نظيره عبد المجيد تبون، حملها وزير الخارجية إسماعيل ولد الشيخ أحمد الذي حمّله الرئيس تبون دعوة مماثلة إلى ولد الغزواني لزيارة الجزائر.

وتم في 21 أكتوبر بمبنى الجمعية الوطنية في نواكشوط إطلاق أنشطة فريق برلماني للصداقة الموريتانية الجزائرية يرأسه النائب جمال ولد اليدالي، وحضره السفير نور الدين خندودي الذي أوضح أن هذا الفريق يقابله فريق بالمجلس الشعبي الوطني بالجزائر.

ومع بداية الموجة الأولى لجائحة كورونا في موريتانيا، وخلال اتصال هاتفي بالرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني في مارس أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون عن تضامن الجزائر واستعدادها لمساعدة موريتانيا، كما وصلت نواكشوط معدات وتجهيزات طبية مساعدة في التصدي للجائحة.

وبناء على طلب من وزير الخارجية إسماعيل ولد الشيخ أحمد تكفلت الجزائر بإجلاء طلاب موريتانيين إلى جانب رعاياها المقيمين في إقليم خوبي في الصين الشعبية الذي كان حينها بؤرة لوباء كورونا[2].

الصحراء الغربية:

تبادل الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني خلال 2020 عدة رسائل مع الرئيس الصحراوي والأمين العام لجبهة البوليزاريو إبراهيم غالي، كان من بينها رسالتا تهانئ بمناسبة عيد الفطر في شهر مايو.

وبعد أيام من التدخل العسكري للجيش المغربي في 13 نوفمبر لإعادة فتح معبر الكركرات الذي أغلقه محتجون صحراويون تدعمهم قوات البوليزاريو لنحو ثلاثة أسابيع، بعث غالي إلى غزواني وفدا يقوده

1 ـ موقع وكالة الأخبار المستقلة: (السفير شبار: المغرب أول مورد ومستثمر إفريقي بموريتانيا).

2 ـ موقع وزارة الخارجية الموريتانية (بيان بتاريخ 02 فبراير 2020).

وزير الخارجية الصحراوي محمد سالم ولد السالك ويحمل رسالة خطية تتعلق بآخر التطورات التي تشهدها المنطقة.

كما أعلن مجموعة من النواب في العاشر من نوفمبر 2020 عن تأسيس فريق برلماني للصداقة الموريتانية الصحراوية.

2 - الدور الموريتاني في قضايا شبه المنطقة:

أزمة الكركرات:

سعت الدبلوماسية الموريتانية من خلال التصريحات الإعلامية إلى الحفاظ على موقف الحياد الإيجابي في قضية الصحراء الغربية طيلة الأزمة التي بدأت في أكتوبر مع إغلاق معبر الكركرات[1] من طرف صحراويين مدعومين من قوات البوليزاريو، وتطورت إلى تدخل الجيش المغربي لإعادة فتح المعبر في 13 نوفمبر.

ففي 11 نوفمبر قال وزير التعليم العالي الناطق الرسمي باسم الحكومة سيدي ولد سالم إن الدبلوماسية تعمل على إيجاد حل للأزمة في أسرع وقت وبأقل كلفة[2]، وأوضح أن موريتانيا ليست طرفا في هذه القضية المرتبطة بنزاع قديم، إلا أنها معنية بالأمر بوصفها جارًا لأطراف النزاع.

وفي اليوم نفسه تحدث وزير الخارجية إسماعل ولد الشيخ أحمد في اتصال هاتفي مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن جهود دبلوماسية مكثفة لحل أزمة التوتر في شريط الكركرات، ردا على طلب من الأمين العام إلى موريتانيا لأن تلعب «دورها الإيجابي والمعترف به من كل الأطراف لحلحلة الأزمة»[3].

وتعليقا على تدخل الجيش المغربي عسكريا لإعادة فتح معبر الكركرات، وإعلان جبهة البوليزاريو التحلل من التزاماتها باتفاق وقف إطلاق النار عام 1991، قالت وزارة الخارجية[4] إن موريتانيا أجرت العديد من الاتصالات في مسعى حثيث لنزع فتيل الأزمة ودعت الأطراف إلى التحلي بضبط النفس وتغليب منطق الحكمة والحفاظ على وقف إطلاق النار والى حل توافقي عاجل للأزمة وفقا لآليات الأمم المتحدة، يحفظ مصالح الأطراف ويجنب المنطقة مزيدا من التوتر.

الاحتجاجات والانقلاب في مالي

تجنبت موريتانيا اتخاذ موقف رسمي من الاحتجاجات التي شهدتها مالي منتصف العام والتي عرفت

1 ـ أدى إغلاق المعبر إلى تعثر في التبادل التجاري بين موريتانيا والمغرب، وهو ما انعكس على ندرة مواد أساسية في الأسواق الموريتانية.

2 ـ موقع وكالة الأخبار المستقلة: (الحكومة الموريتانية: لسنا طرفا بنزاع الكركرات ومعنيون كجيران).

3 ـ موقع الوكالة الموريتانية للأنباء: (وزير الشؤون الخارجية يجري اتصالا هاتفيا مع الأمين العام للأمم المتحدة)

4 ـ المصدر السابق: (موريتانيا تدعو الأطراف على الحدود الشمالية إلى التحلي بضبط النفس وتغليب منطق الحكمة).

بحراك 5 يونيو، واكتفت بالموقف العام لمجموعة دول الساحل الذي خلص إليه البيان الختامي[1] لقمة نواكشوط في 30 يونيو وهو الترحيب «بمبادرة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بإيفاد بعثة وزارية إلى مالي لإيجاد مخرج سلمي للوضعية المقلقة».

وبعد وقوع الانقلاب في 18 أغسطس زار وزير الخارجية إسماعيل ولد الشيخ أحمد باماكو مطلع سبتمبر، والتقى قادة الانقلاب وممثلين عن قوى حراك 5 يونيو، ليعلن في اختتام الزيارة عن قبول وساطة موريتانية بالسماح للرئيس المعزول إبراهيم بو بكر كيتا بالسفر للعلاج خارج البلاد.

كما وجه ولد الغزواني أواخر سبتمبر رسالة إلى الرئيس المالي باه اندو، أعلن فيها عن دعم موريتانيا ومجموعة دول الساحل الخمس للنظام الجديد، وهو ما شكل أول اعتراف إقليمي بالانقلاب[2].

الوضع بمنطقة الساحل

على هامش القمة السادسة لمجموعة دول الساحل الخمس المنعقدة بنواكشوط في 25 فبراير، تسلم رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني الرئاسة الدورية للمجموعة، خلفا للرئيس البوركينابي روش مارك كريستيان كابوري.

واستضافت نواكشوط أواخر يونيو قمة لمجموعة الساحل حضرها الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون لمتابعة خارطة طريق قمة «بو» المنعقدة يناير 2020 بفرنسا، حيث طالبت قمة نواكشوط بالدعم العسكري لمحاربة الإرهاب في الساحل وبإقناع المانحين بإلغاء الديون.

وخلال فترة ترؤسه للمجموعة انعقدت عدة قمم مشتركة بين دول الساحل والاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، كانت أولاها قمة الساحل والاتحاد الإفريقي التي انعقدت عن بعد في 28 إبريل 2020، وطالبت دول الساحل خلالها بالإعفاء من الديون، وأوصت هذه القمةُ بوضع خطة لاستمرار وتطوير جهود التنمية الداعمة للاستقرار في منطقة الساحل.

كما تم عقد قمة أخرى عن بعد مطلع ديسمبر بمشاركة رؤساء دول الساحل ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي والممثل السامي للسياسة الخارجية للاتحاد والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس لجنة الاتحاد الإفريقي، وطالب ولد الغزواني خلال هذه القمة بإلغاء ديون دول المجموعة حتى تتمكن من مواجهة التحديات، وبإدراج قوة الساحل تحت الفصل السابع وأكد أنه يعول «في هذا الصدد على دور الأمين العام للأمم المتحدة في إقناع مجلس الأمن الدولي بالبعد العالمي للمخاطر التي تواجهها دول المجموعة»[3].

وبمناسبة الذكرى السادسة لإنشاء المجموعة في 18 ديسمبر، جدد ولد الغزواني دعوته للإلغاء الفوري لمديونية دول الساحل ودعم مختلف الخطط الوطنية لبلدانها.

1 ـ موقع وكالة الأخبار: (نص البيان الختامي لقمة نواكشوط).

2 ـ موقع الصحراء: (غزواني يؤكد دعم موريتانيا وجي5 للسلطات الانتقالية في مالي)

3 ـ موقع مورينيوز: (غزواني يدعو إلى إدراج القوة المشتركة لمجموعة الساحل ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة).

القضية الليبية

في مطلع 2020 وصف وزير الخارجية إسماعيل ولد الشيخ أحمد الموقف الموريتاني من القضية الليبية بأنه واضح ويقوم على الاعتراف بحكومة الوفاق في طرابلس[1].

وفي عدة مناسبات أكدت موريتانيا على دعمها للحل السلمي عبر الحوار للأزمة الليبية، وفي خطابه بالقمة الإفريقية الـ 33 في أديس أبابا يوم التاسع فبراير، قال ولد الغزاني إنه يتعين الإسراع في حل الأزمة الليبية التي قال إنها «تزداد تعقيدا وتتفاقم تداعياتها الهدامة».

وفي مقابلة أجراها مع صحيفة الشرق الأوسط أواخر فبراير[2]، عبر عن الحزن والألم تجاه هذه الأزمة، ودعا إلى «الإسراع في إجراء حوار شامل لا يستثني أحداً، وتُسخّر لنجاحه جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية».

كما زار نواكشوط وفد يقوده رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا خالد المشري، الذي أكد على هامش لقاء في القصر الرئاسي بنواكشوط على التطابق التام في وجهات النظر مع الرئيس محمد ولد الغزواني حول حل الأزمة الليبية.

وثمن بيان للخارجية مطلع أكتوبر«التفاهمات الأولية المشجعة» بين الأطراف الليبية المشاركة في مشاورات بوزنيقة بالمغرب، ودعا إلى تغليب المصلحة الوطنية على كل الاعتبارات وإلى بذل كل ما في وسعهم للحفاظ على وقف إطلاق النار[3].

ب. العلاقات الموريتانية في المحيط العربي:

في مقابلته مع صحيفة الشرق الأوسط آنفة الذكر أكد ولد الغزواني على أن منطق الحوار يجب أن يسود «في العالم العربي والعالم كله كسبيل وحيد لحل الأزمات». وهو ما أكدت عليه تصريحات أخرى لولد الغزواني وبيانات وتصريحات لوزارة الخارجية.

وسنعرض في الآتي لمواقف الدبلوماسية الموريتانية من أبرز قضايا الوطن العربي خلال العام 2020.

قضية فلسطين:

في أواخر يناير 2020 تلقى ولد الغزواني رسالة من الرئيس الفلسطيني محمود عباس حملها قاضي القضاة محمود الهباش، حيث أكد ولد الغزواني خلال اللقاء على أن الموقف الموريتاني من القضية

1 ـ موقع وكالة الأخبار المستقلة: (وزير الخارجية: نعترف بحكومة الوفاق ونرفض التدخل الخارجي بليبيا).
2 ـ الوكالة الموريتانية للأنباء: (رئيس الجمهورية لجريدة الشرق الأوسط: العلاقات مع المملكة العربية السعودية متجذرة في التاريخ).
3 ـ موقع وزارة الخارجية: (موريتانيا تدعو الأشقاء الليبين إلى تغليب المصلحة الوطنية).

الفلسطينية «ثابت وباق أبد الدهر كما هو»[1]، وهو الموقف الذي جدده وزير الخارجية إسماعيل ولد الشيخ أحمد أواخر سبتمبر في لقاء مع السفير الفسطيني بنواكشوط ماجد بن محمد هديب بعد أيام من إعلان الإمارات والبحرين التطبيع مع إسرائيل.

ورغم التأكيد على هذا الموقف فإن الحكومة تفهمت[2] في بيان للخارجية إعلان الإمارات عن التطبيع مع إسائيل، حيث أكدت على السيادة المطلقة والاستقلالية الكاملة للإمارات في تسيير علاقاتها وتقدير مواقفها وفق مصالحها الوطنية ومصالح العرب والمسلمين وقضاياهم العادلة، وعبرت عن ثقتها المطلقة في قيادة دولة الإمارات المتحدة الشقيقة، وأنها «ستراعي في أي موقف تتخذه مصالح الأمة العربية والشعب الفلسطيني ومعاناته وهو يرزح تحت الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي، وبما عرف عنها من حكمة وحسن تقدير ستتخذ كافة التدابير والضمانات لاستعادة الفلسطينيين حقوقهم وقيام دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف».

الأزمة الخليجية:

عرف العام 2020 خطوات متسارعة لتحقيق المصالحة وإنهاء ما بات يعرف بالأزمة الخليجية[3] بين قطر من جهة والدول التي أعلنت قطع العلاقات معها في 2017 والتي تتقدمها السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة أخرى، ورغم أن موريتانيا كانت من ضمن الدول التي قطعت العلاقات مع قطر فإنها لم تذكر ضمن هذا الطرف خلال مفاوضات إنهاء الأزمة.

وهذا ما أكده بيان لوزارة لخارجية صدر مطلع ديسمبر ترحيبا بالمبادرة التي تقودها الكويت للمصالحة الخليجية، حيث أبدى رغبة موريتانيا في أن تضع هذه المبادرة «حدا للأزمة الراهنة، وتمكن مجلس دول التعاون الخليجي من مواجهة التحديات الإقليمية والدولية»[4].

العلاقة مع قطر:

في أواخر 2019 أعلن وزير الخارجية إسماعيل ولد الشيخ أحمد أن العلاقات مع قطر قد تعود في أي لحظة، وذلك تعليقا على الإبقاء على ميزانية السفارة في الدوحة وذلك خلال جلسة نقاش ميزانية 2020.

وأوفدت وزارة الخارجية مطلع أكتوبر المستشار الدبلوماسي عدنان سالم ولد الشيباني إلى العاصمة القطرية الدوحة، ليقيم هناك بصفته مسؤولا عن رعاية المصالح الموريتانية في قطر، في أول خطوة من

1 ـ وكالة سماء الفلسطينية الإخبارية: (الرئيس الموريتاني: القضية الفلسطينية في قلب ووجدان كل موريتاني).

2 ـ الوكالة الموريتانية للأنباء: (موريتانيا تعلن دعمها لدولة الإماارت الشقيقة وتذكر بمواقفها الثابتة في دعم القضية الفلسطينية)

3 ـ أعلن في مطلع يناير 2021 عن التوصل إلى مصالحة بين السعودية وقطر.

4 ـ الوكالة الموريتانية للأنباء: (موريتانيا تعرب عن ارتياحها لجهود رأب الصدع بين الأشقاء في منطقة الخليج العربي).

نوعها منذ قطع العلاقة عام 2017 بالتزامن مع الموقف الذي اتخذته دول تتقدمها السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ولم تعلن أي من موريتانيا وقطر حتى نهاية 2020 بشكل رسمي عن انتهاء الأزمة الدبلوماسية التي أحدثها قطع العلاقات.

الأزمة السودانية:

في مقابلته آنفة الذكر مع صحيفة الشرق الأوسط أكد ولد الغزواني على ضرورة أن يسود منطق الحوار سبيلا وحيدا لحل الأزمة في السودان وفي غيرها من بلدان العالم العربي والعالم كله.

وفي مطلع مارس 2020 أوفد رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني عبد الفتاح البرهان الفريق ركن بحري إبراهيم جابر إبراهيم مبعوثا خاصا إلى الرئيس محمد ولد الغزواني، لإطلاعه على مستجدات الوضع السوادني وبحث تفعيل عمل اللجنة الوزارية المشتركة و«إعطاء دفع حقيقي لمسيرة التعاون بين البلدين الشقيقين»[1].

كما رحب بيان للخارجية بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق[2] الحكومة السودانية والحركات المسلحة، القاضي بإنهاء العمل المسلح، وأشادت بالدور الذي لعبته دولة جنوب السودان كوسيط بين الطرفين.

الأزمة اليمنية:

كما عبر الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني في رسالة للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بمناسبة عيد استقلال اليمن في مايو، عن أمله في أن يتغلب الشعب اليمني «بفضل حكمته المعهودة، على الأزمة العارضة التي يمر بها، وأن ينعم بالمزيد من التقدم والرخاء».

وفي 10 إبريل دعت موريتانيا عبر بيان لوزارة الخارجية إلى اتخاذ قرار وقف النار الذي أعلنه التحالف الذي تقوده السعودية «منطلقا لحوار جاد يفضي إلى حل عادل ودائم ينهي معاناة الشعب اليمني الشقيق ويحفظ لليمن وحدته وسيادته ولبلدان الجوار أمنها واستقرارها»[3].

كما أدانت الخارجية الهجوم الذي تعرض له مطار عدن أواخر ديسمبر تزامنا مع وصول طائرة تقل الحكومة اليمنية، ووصفته بأنه عمل جبان «يستهدف أمن واستقرار الشعب اليمني ويقوض مساعي المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي لهذه الأزمة التي دمرت هذا البلد الشقيق»، وأكدت على موقف

1. موقع صحراء ميديا: (عبد الفتاح البرهان يوجه رسالة للرئيس الموريتاني)
2 – موقع الوكالة الموريتانية للأنباء: (موريتانيا تعرف عن ارتياحها وترحيبها بالاتفاق بين دولة السودان والحركات المسلحة)
3- الموقع السابق: (موريتانيا تعبر عن ارتياحها لوقف إطلاق النار في اليمن).

موريتانيا «الثابت والداعم لحكومة الجمهورية اليمنية الشقيقة في مساعيها الحثيثة لاستعادة هذا البلد الشقيق لأمنه واستقراره».

ج. العلاقات الموريتانية في المحيط الإفريقي:

تناولنا آنفا السابقة اهتمامات الدبلوماسية الموريتانية على مستوى دول الجوار ومجموعة الساحل ودول شبه المنطقة والعالم العربي، وسنخصص الحديث هنا للدور الموريتاني في القضايا الإفريقية العامة.

ربط التحول الاقتصادي بمكافحة الإرهاب

احتضنت نواكشوط في شهر يناير 2020 مؤتمرا لعلماء الأفارقة حول (ثقافة التسامح والاعتدال في وجه ثقافة التطرف والاقتتال)، بالتعاون بين منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة والحكومة الموريتانية، حيث أكد الرئيس ولد الغزواني أن موريتانيا تعول على مخرجات المؤتمر التي سيكون لها أثر إيجابي في مكافحة الإرهاب في القارة.

وعاد ولد الغزواني في خطابه أمام القمة الإفريقية في التاسع فبراير ليؤكد على «أن إحراز نصر حاسم ونهائي على العنف والإرهاب يتطلب علاوة على كسب المعركة الأمنية والإنمائية كسب المعركة الفكرية كذلك».

كما خاطب ولد الغزواني القادة الأفارقة قائلا: «لن نتمكن من بناء تنمية مستدامة ولا من تحقيق اندماج اقتصادي قاري مثمر إلا بقدر ما نتمكن من تحقيق الأمن والسلام في قارتنا، خصوصا في ليبيا ومنطقة الساحل في الوقت الراهن».

وقال إن مجموعة دول الساحل الخمس وضعت مؤخرا «بالتعاون مع شركائها، خارطة طريق تهدف إلى الرفع من فعالية مواجهتها للنشاط المتنامي للحركات الإرهابية وكذلك لدعم قوتها المشتركة وتأمين الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج استثماراتها ذات الأولوية»[1].

دعوات لإلغاء الديون الإفريقية

أطلق ولد الغزواني خلال 2020 دعوات عديدة لإلغاء الديون الإفريقية، جاءت أولى هذه الدعوات في خطابه بالقمة الافتراضية لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز مطلع شهر مايو باعتبار أن إلغاء المديونية الخارجية «الحل الوحيد لتفادي التأثيرات السلبية لكورونا على الدول الإفريقية»، وأن

1- موقع الوكالة الموريتانية للأنباء: (رئيس الجمهورية: حريصون على أن تتحقق أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 في سعيها لتحول اقتصادي).

«التدابير التي تتخذها الدول بشكل فردي في هذا الوضع، لن تكون كفيلة بمواجهة التحديات الناجمة عن الجائحة بأبعادها الصحية والاقتصادية والاجتماعية»[1].

وهو ما أكده في مناسبات أخرى وجددته وزارة الخارجية عبر تصريحات للوزير إسماعيل ولد الشيخ أحمد.

أزمة سد النهضة

أوفدت مصر بعثة دبلوماسية إلى عدة دول من بينها موريتانيا لحشد الدعم لموقفها بعد تعثر مفاوضات سد النهضة مع إثيوبيا، وتسلم وزير الخارجية إسماعيل ولد الشيخ أحمد من رئيس الوفد ومساعد وزير الخارجية المصري للشؤون العربية رسالة من عبد الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الرئيس محمد ولد الغزواني حول مفاوضات سد النهضة.

كما التقى ولد الغزواني السيسي منتصف ديسمبر في اتصال هاتفي تناول عددا من القضايا دون تفاصيل عن موضوع سد النهضة.

ولم تصدر موريتانيا رسميا أي موقف حول تصاعد الخلاف بين مصر وإثيوبيا حول هذه القضية التي شغلت حيزا واسعا من اهتمامات الدبلوماسية في إفريقيا خلال 2020.

حملة مرشح الاتحاد الإفريقي لكرة القدم

في مطلع ديسمبر أوفد الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني أعضاء بالحكومة إلى عدة دول أفريقية من بينها السنغال وساحل العاج والمغرب والجزائر ومصر وتونس وليبيا لحشد الدعم لمرشح موريتانيا في انتخابات رئيس الاتحاد الإفريقي لكرة القدم أحمد ولد يحيى المرتقبة في مارس 2021.

وتم إيفاد هذه البعثات بعد لقاء جمع ولد الغزواني وولد يحيى الذي يرأس الاتحادية الموريتانية لكرة القدم، وعبر الأخير في تصريحات على هامش اللقاء أنه تلقى تأكيدا من الرئيس بدعم وتأييد الحكومة والشعب الموريتانيين لترشحه لرئاسة الاتحاد الافريقي لكرة القدم.

د ـ العلاقات الموريتانية الدولية:

بشكل عام، يمكن القول إن قضايا الأمن في منطقة الساحل وتداعيات جائحة كورونا ومطالب إلغاء الديون الإفريقية، تصدرت اهتمام الدبلوماسية الموريتانية على المستوى الدولي خلال 2020. وسنعرض هنا لمستجدات العلاقات الموريتانية مع عدد من الدول الكبرى.

1 ـ موقع الوكالة الموريتانية للأنباء: (رئيس الجمهورية يدعو قادة دول عدم الانحياز إلى دعم مبادرة إلغاء ديون الدول الإفريقية).

1 – العلاقات الموريتانية الفرنسية

في مطلع يناير شارك رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني في قمة آبو، التي جمعت فرنسا ودول مجموعة الساحل الخمس لنقاش مستقبل قوة برخان العسكرية، حيث طالبت دول المجموعة بتعزيز الحضور الفرنسي والدولي في المنطقة[1]، وهو ما يشكل استجابة لدعوة أطلقها ماكرون أواخر 2019 إلى رؤساء المجموعة لإعلان موقفهم بشكل واضح من قضية التدخل الفرنسي الذي بات يواجه حملة انتقادات واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي بدول المجموعة.

وتم على إثر هذه القمة إطلاق «التحالف من أجل الساحل» الذي يضم دول الساحل وفرنسا، وهو إطار مفتوح لانضمام الأعضاء الجدد.

كما حضر ماكرون قمة لدول مجموعة الساحل نظمت أواخر يونيو في نواكشوط، وأكد في خطابه أمام قادة المجموعة أن الحرب على الإرهاب بغرب إفريقيا أولوية فرنسية وأوروبية، بينما جاء في خطاب ولد الغزواني الذي يرأس المجموعة أن «التطرّف العنيف بمختلف أشكاله ما زال يستوطن العديد من مناطق فضاء مجموعة الخمس بالساحل ويتوسّع بشكل مقلق نحو مناطق جديدة».

كما أدى المبعوث الخاص للساحل والأمين العام المؤقت لتحالف الساحل فريدريك بونتمر زيارة إلى نواكشوط مطلع أكتوبر، التقى خلالها الرئيس ولد الغزواني وعددا من المسؤولين الدبلوماسيين.

2 – العلاقات الموريتانية الأمريكية

في خطابه بمناسبة الذكرى الـ244 لاستقلال الولايات المتحدة الأمريكية في 4 يوليو 2020 قال السفير مايكل دودمان إن العلاقة مع موريتانيا أصبحت «أقوى وأعمق وأكثر أهمية لكلا البلدين»[2]. كما أشار إلى أن تنظيم تمرين فلينتلوك في فبراير كان ناجحا جدًا «ومثالاً ممتازًا لشراكتنا القوية ولدور موريتانيا المتنامي كقائد في المنطقة».

وفي شهر أكتوبر أعلن عن إنشاء فريق برلماني للصداقة الموريتانية الأمريكية، ترأسه النائب عن حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم لالة بنت امبارك.

كما أعلن عن ترشيح البيت الأبيض الدبلوماسية سينيثيا كيبرشت لشغل منصب سفيرة في نواكشوط، وهي تشغل حاليا وظيفة نائب وزير مساعد بوزارة الخارجية الأمريكية، وتوصف بأنها تتحدث أربع لغات من بينها العربية.

3 – العلاقات الموريتانية البريطانية

كانت المملكة المتحدة إحدى الدول الكبرى التي زارها الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني مطلع العام 2020، حيث شارك في لندن بالقمة الإفريقية البريطانية التي ناقشت العلاقات التجارية ضمن ممثلين

1 ـ موقع الدبلوماسية: (مؤتمر القمة في مدينة بو – بيان مشترك لرؤساء الدول).
2 ـ موقع السفارة الأمريكية بنواكشوط: (خطاب السفير دودمان بمناسبة عيد الاستقلال).

عن 21 بلدا إفريقيا.

وعلى هامش هذه القمة التقى ولد الغزواني برئيس الحكومة البريطانية بوريس جونسون، كما التقى برنار لويس الرئيس المدير العام لمجموعة بريتيش بتروليوم التي ترتبط مع موريتانيا بعقود متعلقة باستغلال حقول الغاز.

4 – العلاقات الموريتانية الأوروبية

في زيارة وفد أوروبي إلى موريتانيا خلال سبتمبر 2020 قالت مفوضة الاتحاد الأوروبي للشؤون الداخلية إيلفا جوهانسون إن «التعاون مع موريتانيا يحتل المقدمة في أولويات الاتحاد الأوروبي، لكونها من بين دول محورية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية»[1].

والتقى الوفد الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني وعددا من أعضاء الحكومة وكبار المسؤولين خلال الفترة التي قضاها في موريتانيا لنقاش عدد من القضايا يتصدرها ملف الهجرة غير القانونية.

وفي مطلع ديسمبر شارك ولد الغزواني في قمة لدول الساحل والغرب الإفريقي والاتحاد الأوروبي دعا خلالها إلى إلغاء الديون الأروبية، وهي الدعوة ذاتها التي أطلقها أكثر من مرة.

كما تم خلال 2020 تمديد بروتوكول[2] الصيد 2020 بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي، وأعلن الأخير عن دعم مشاريع مختلفة في موريتانيا بالإضافة إلى تقديم مساعدات مرتبطة بمكافحة كورونا.

5 - العلاقات الموريتانية الصينية

مثل تصريح وزير الصحة محمد نذيرو ولد حامد[3] مطلع إبريل، والمتعلق بوصف معدات طبية لإجراء فحوص كورونا ممنوحة من الصين بأنها غير صالحة، أبرز حدث في العلاقة الموريتانية الصينية خلال 2020، فسرعان ما أجرى السفير الصيني لقاء مع الوزير بمكتبه، لتعلن الوزارة لاحقا عن مراجعة وتدقيقات مشتركة أثبتت صلاحية هذه الأجهزة للاستخدام.

وقد واكبت الحكومة الصينية جهود مكافحة كورونا في موريتانيا بالعديد من المساعدات والتجهيزات الطبية، فضلا عن مركز لعلاج الأمراض المعدية.

6 – العلاقات الموريتانية اليابانية

في إبريل 2020 أعلنت السفارة اليابانية عن منحة لدعم الاستقرار في موريتانيا، تستفيد بموجبها كل من المنظمة الدولية للهجرة والبرنامج العالمي للأغذية والمفوضية السامية للاجئين من تمويل ياباني لدعم قدرات البلاد في مواجهة الكوارث الطبيعية وتقديم الدعم الإنساني لمخيم «أمبره» في الحوض الشرقي للاجئين الماليين.

1 ـ موقع صحيفة القدس العربي: (توثيق للتعاون الموريتاني الأوروبي في مجال الأمن ومكافحة الهجرة السرية).
2 ـ موقع الوكالة الموريتانية للأنباء: (تمديد بروتوكول الصيد بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي).
3 ـ موقع وكالة الأناضول: (موريتانيا: أجهزة فحص كورونا القادمة من الصين غير صالحة).

كما قدمت تجهيزات أمنية لكل من مطار نواكشوط الدولي والإدارة العامة للأمن الوطني.

7 - العلاقات الموريتانية التركية

في أواخر يناير أعلن وزير الخارجية في مؤتمر الحكومة الأسبوعي رفض موريتانيا للتدخل التركي في ليبيا[1]، ودعم الجهود الأممية والدولية لإيجاد تسوية للأزمة.

وخلال العام 2020 أجرى السفير التركي عدة لقاءات مع وزير الخارجية عبر خلالها الوزير عن شكر موريتانيا لتركيا على مساعدتها في مجال مكافحة كورونا، كما عبر عن التضامن مع تركيا في مواجهة الوباء.

1 - موقع وكالة الأخبار المستقلة: (وزير الخارجية: نعترف بحكومة الوفاق ونرفض التدخل الخارجي بليبيا).